الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:ـــــــ

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الطور الثاني أكاديمـــي

في: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:

تحت عنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

إعداد الطلبة:

- سمير سعودي
- حسان حاجي

تاريخ المناقشة: ../../2025

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
.....	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
.....	.....	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
.....	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم

أما بعد: لك الحمد يا الله حمداً كثيراً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لنا الشرف الكبير في أن أتقدم بأزكى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "جباري عبد الوهاب" الذي قدم لنا نصائحه وتوجيهاته وكرس لنا وقته في سبيل إتمام هذا البحث المتواضع.

ونتوجه بالشكر والامتنان الخالص إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تعليهم بمناقشة هذا العمل، كما لا ننسى أن نشكر موظفي مؤسسة مطاحن الحضنة على كل المعلومات التي قدمت لنا خلال دراستنا الميدانية.

"من يشكر الناس لم يشكر الله"

إهداء

أهدي عملي هذا إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى: "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً". إلى نبع الحنان أمي، إلى نبع الأمان أبي، إلى جميع المتواجدين في عائلتي فرداً بفرد، وإلى أحبابي وأصدقائي وكل من كان قريباً من قلبي، وإلى كل زملائي في الدراسة طلبة ماستر دفعة 2025.

حاجي حسان

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى والدتي أطال الله عمرها وفرحها، التي عملت جاهدة وسهرت من أجل أن أحقق أهدافي ودعمها الكامل لي.

وإلى والدي العزيز الذي كان سنداً ودعماً لي في مشواري الدراسي وقدوتي الدائمة، أطال الله في عمره. إلى كل من لهم مكانة في قلبي حفظهم الله ورعاهم. إلى إخوتي وأخواتي أدامهم الله بالصحة والعافية،

ولكل زملائي دفعة ماستر

.2025

سعودي سمير

فهرس المحتويات

الفهرس	
العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لدور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء في المؤسسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبية	07
المطلب الأول: مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبي	07
المطلب الثاني: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي	09
المطلب الثالث: مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي	11
المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي	13
المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه	13
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته	15
المطلب الثالث: مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي	17
المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي	21
المطلب الأول: مصادر المعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي	21
المطلب الثاني: دور تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (القوائم المالية) في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	23
المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي	36
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	
تمهيد	39
المبحث الأول: التعريف بميدان التربص.	40
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر	40
المطلب الثاني: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة	41

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة	43
المطلب الرابع: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية	48
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي في المركب الصناعي التجاري الحضنة	49
المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي	50
المطلب الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي	51
المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة مطاحن الحضنة	58
المبحث الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لمركب الصناعي الحضنة بالمسيلة	59
المطلب الأول: الميزانية	59
المطلب الثاني: جدول حساب النتائج	63
خلاصة الفصل	68
الخاتمة	69
قائمة المراجع	73
الملاحق	ا

قائمة الأشكال		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
1-1	الفرق بين معالجة المعلومات ومعالجة العمليات	**10**
2-1	الهيكل التنظيمي وحدة المركب الصناعي الحضنة	**47**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بنظام المعلومات المحاسبي وإبراز أهميته في إنتاج المعلومة المحاسبية والقوائم المالية المختلفة، وتحديد مدى مساهمته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتحليل الدراسة أكثر فأكثر تم القيام بدراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية – مطاحن الحضنة–. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وتقييم الأداء المالي تكمن في إنتاج القوائم المالية بمختلف أنواعها والتي تعتبر أساس عملية تقييم الأداء المالي، كلما كان نظام المعلومات المحاسبي جيد كلما كانت نتائج عملية تقييم الأداء تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما ينعكس إيجابا على القرارات المالية.

Abstract :

This study aimed to familiarize itself with the Accounting Information System and highlight its importance in the production of accounting information and various financial statement، to determine the extent to which it contributes to the evaluation of the financial performance of economic institutions، and to analyse the study increasingly the case of an Algerian economic institution – Elhodna Mills– The study found a number of results، the most important of which being: the relationship between the Accounting Information System and the evaluation of financial performance lies in the production of the various types of financial statements، which are the basis of the financial performance appraisal process، whenever the results of the performance appraisal process reflect the financial position of the organization، which is reflected positively in financial decisions

الكلمات المفتاحية:

Accounting Information System=نظام المعلومات المحاسبي

financial statements=القوائم المالية

Evaluation of financial performance=تقييم الأداء المالي

financial indicators=المؤشرات المالية

مقدمة

تمهيد

تواجه المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث العديد من التحديات، نتيجة للتغيرات السريعة والعميقة التي يشـــهدها محيطها في مختلف المجالات، وهو ما ينعكس عليها بطريقة مباشـــرة أو غير مباشرة، ويدفعها إلى السعي المستمر لتحقيق التقدم والحفاظ على بقائها.

ولذلك لابد للمؤسسات بمختلف مجالاتها من استخدام نظام معلومات محاسبي، حيث يعد نظام المعلومات المحاسبي عصبًا حيويًا لأي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، فهو ليس مجرد أداة لتسجيل وتوثيق العمليات المالية، بل يمتد دوره ليشمل تجميع وتحليل وتفسير البيانات المالية الهامة التي تُعد أساسًا لاتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تسهيل عملية الرقابة الداخلية وحماية أصول المؤسسة من خلال تطبيق إجراءات وضوابط محكمة. كما يمكن أن يوفر النظام معلومات تفصيلية وتحليلية تســـاعد في تحديد الانحرافات عن الخطط والموازنات الموضـــوعة، مما يتيح للإدارة اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، ويعد تقييم الأداء المالي أحد الركائز الأساسية في عملية الإدارة الفعالة للمؤسسات، إذ يوفّر صورة شاملة عن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة.

ويعتبر هذا التقييم أداة ضرورية لقياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، وتحديد نقاط القوة والضـــعف في أدائها، بالإضـــافة إلى تمكين الإدارة من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة حيث تعتمد عملية تقييم الأداء المالي بشـــكل كبير على التقارير والقوائم المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاســـبي، مثل قائمة الدخل، والميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية. هذه التقارير توفر مؤشرات حيوية حول ربحية المؤسسة، وسيولتها، وملاءتها المالية، وكفاءتها في استخدام مواردها.

باختصار، يمكن القول إن نظام المعلومات المحاسبي يمثل أداة لا غنى عنها لتقييم الأداء المالي للمؤســـســـة، حيث يوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ومراقبة الأداء، وتحســـين الكفاءة والفعالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة واستدامتها في المدى الطويل.

إشكالية الدراسة

يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

الأسئلة الفرعية

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. إلى أي مدى تساهم القوائم المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي في دعم اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة؟
2. ما أثر جودة ودقة المعلومات المحاسبية على فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة

- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج قوائم مالية دقيقة تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مالية رشيدة.
- تعتمد فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة على جودة ودقة المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي.

أهداف الدراسة

من بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها نذكر مايلي:

- التعرف على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.
- معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها.
- استخلاص أهم المؤشرات المالية التي يعتمد عليها نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء.
- تحليل دور نظام المعلومات المحاسبية في توفير بيانات دقيقة لتقييم الأداء المالي.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على الدور الحيوي لنظام المعلومات المحاسبية في توفير البيانات المالية الدقيقة والموثوقة والتي تُعد أساس عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات، فمن خلال تحليل البيانات يمكن للمؤسسات اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة من شأنها أن تحسن في كفاءتها التشغيلية وتعزيز قدرتها التنافسية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

1- الأسباب الذاتية

- الرغبة في التعرف على كيفية تشـخيص المؤسـسـة وتقييم أدائها المالي من خلال مجموعة النسـب والمؤشرات التي يستعملها المحللون الماليون.
- الرغبة والميول في البحث في مثل هذه المواضيع.

2- الأسباب الموضوعية

- أهمية المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية باعتبارها أساس كل اتخاذ القرارات.
- الرغبة المستمرة للمؤسسة الاقتصادية في تحسين أدائها المالي.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة (بن موفقي علي، دويبي عبد الجبار، 2023)، بعنوان:"دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال-"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد09، العدد01.** هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بنظام المعلومات المحاسبي وابراز أهميته وتحديد مدى مساهمته في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وتقييم الأداء المالي تكمن في إنتاج القوائم المالية بمختلف أنواعها والتي تعتبر أساس عملية تقييم الأداء المالي، فكلما كان نظام المعلومات المحاسبي جيد كلما كانت نتائج عملية تقييم الأداء تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما ينعكس إيجابا على القرارات المالية.

2- **دراسة (رندي يمينة، بن صالح عبد الله، 2023)، بعنوان:"استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة بيوفارم-"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 08، العدد 01.** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عند أجل استحقاقها بالإضافة إلى تحقيقها نسبة تغطية أقل من الواحد خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل على ضغف وعدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية.

3- **دراسة(عسول محمد الأمين، 2022)، بعنوان: "نظام المعلومات المحاسبي كمدخل استراتيجي لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد09، العدد02.** هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والذي يعتبر مدخلا استراتيجيا لتحقيق ذلك. توصلت الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يكون من خلال المخطط الوطني المحاسبي أو النظام المالي والمحاسبي لمعرفة نقاط القوة والضعف إضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يسعى لتقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستخدمها لتحسين وتقييم أداءها المالي.

4- **دراسة (خنفري خيضر، 2017)، بعنوان:"دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01.** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات

المالية للتحليل المالي. توصلت الدراسة إلى أن النسب والمؤشرات المالية سواء الكلاسيكية أم الحديثة تعدان كأحد أبرز التقنيات المالية التي تساهم وبشكل فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

5- دراسة (عميروش بوشلاغم، 2020)، بعنوان: "دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد31، العدد01.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات من خلال دراسة المعلومات التي تتدفق من قائمة لأخرى وتحليلها باستخدام الأساليب المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي والتنبؤ بمستقبلها. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن مؤسسة الصيانة للشرق في وضعية مالية مريحة اذ تمتلك خزينة موجبة تمكنها من تغطية احتياجاتها الدورية إضافة إلى أن المؤسسة تعتمد كل الاعتماد على التمويل الداخلي بالإضافة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- الاعتماد على بيانات ميدانية حديثة لدعم نتائجنا مما يعزز من مصداقية الدراسة.
- تحليل العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وتقييم الأداء المالي.
- التركيز على الأداء المالي وليس الأداء بشكل عام.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : مطاحن الحضنة بالمسيلة.

الحدود الزمانية : 15 فيفري 2025 الى 15 ماي 2025.

منهج الدراسة:

تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي الموافق للجانب النظري من خلال عرض مختلف المفاهيم النظرية (نظام المعلومات المحاسبي وتقييم الأداء المالي) وكذا بعض المؤشرات المالية لتقييمه أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة حالة بغرض البحث والتعمق المفصل للموضوع من خلال تجسيد الجانب النظري في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي.

تضمن الفصل الأول الإطار النظري لدور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي، قسم إلى ثلاث مباحث في كل مبحث ثلاث مطالب، إذ عالج المبحث الأول عموميات حول نظام المعلومات

المحاسبي، أما المبحث الثاني فكان حول المفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي، والمبحث الثالث تضمن دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

في حين عنون الفصل الثاني بدراسة ميدانية حول دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

الفصل الأول

الإطار النظري لدور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء في المؤسسة

تمهيد

يعد نظام المعلومات المحاسبية بمثابة الشريان الحيوي لأي كيان اقتصادي إذ يوفر قاعدة بيانات متينة وشفافة تعكس حقيقة الأداء المالي، كما أن دقة عمل هذا النظام تمكن الإدارة من تقييم الوضع الراهن وتحديد الانحرافات، مما سبق تم تقسيم الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

لنظام المعلومات المحاسبي أهمية بالغة، ويظهر ذلك من خلال الدور الذي يقوم به والذي يتمثل في معالجة المدخلات، من أجل الوصول إلى المخرجات، والمتمثلة في القوائم المالية والتي يجب أن تتميز بالدقة والوضوح من أجل استخدامها في اتخاذ القرار المناسب.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبي

من أجل التعرف على مفهوم نظام المعلومات المحاسبي سيتم تقديم بعض المصطلحات كالنظام، والمعلومات، وغيرها

أولا: تعريف النظام

توجد عدة تعاريف نذكر منها:

- يعرف النظام على أنه مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة والتي تؤدي سوية وظيفة لتحقيق أهدافه (الجزراوي و الجنابي، 2009، صفحة 19).
- النظام مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو المكونات التي ترتبط أو تتفاعل مع بعضها البعض وتعمل على نحو متكامل لتحقيق هدف أو أهداف محددة (حواش و فراحتية، 2020/2019، صفحة 3).

ثانيا: المعلومات

- يعرف ديسكى المعلومات على أنها: "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات (مبارك، 2001، صفحة 23).
- وتعرف أيضا على أنها البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات دلالة وذات قيمة، وهي عبارة عن مجموعة من الحقائق والمفاهيم والآراء التي تتعلق بموضوع ويكون الهدف منها زيادة المعرفة ويمكن الحصول عليها من خلال القراءة أو الرؤية أو السمع أو الذوق أو الحس (الدلاهمة، 2007).

ثالثا: نظام المعلومات

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، ويعرف بأنه "مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم (الحسين، 2013، صفحة 107).

ويعرف أيضـا على أنه "عملية تجميع البيانات من مصـادر متفرقة لتكون عناصـر مدخلات، يقوم بتشـــغيلها وتحليلها وتوثيقها وتخزينها، ومن ثم يولد منها ما يتلاءم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة (حواش و فراحتية، 2020/2019، صفحة 4).

رابعا: نظام المعلومات المحاسبي

يمكن ذكر عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي منها:

- نظام المعلومات المحاســـبي هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate) وتبويب (classify) ومعالجة (process) وتحليل (analyse) وتوصـــيل (communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمســـتثمرين) وإدارة المؤسسة (موسكوف و سيمكن، صفحة 25).
- نظام المعلومات المحاســـبي كأحد مكونات نظم المعلومات الإدارية، والذي يعني بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشـاطات الشـركة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضـوعية من أجل اتخاذ قرارات صـحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف (حواش و فراحتية، 2020/2019، صفحة 4).

خامسا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

تتميز نظم المعلومات المحاســبية بعدة خصـــائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتي فعالا في المنشأة وهذه الخصائص هي (مخلوفي، 2014-2015، الصفحات 81-82):

- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية؛
- أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاســبية الضـــرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة؛
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية؛
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لها لمســـاعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصـــير والمتوسط وطويل الآجل لأعمال المنشأة المستقبلية؛
- أن يكون سـريعا ودقيقا في اسـترجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها؛
- أن يتصـــف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة على المنشأة؛

- الوضوح وهي تعني أن يكون النظام واضحا متضمنا على التعليمات التوضيحية التي تساعد على فهم النظام وعدم وجود مصطلحات قد تعيق فهم النظام؛
- السهولة وهي قد تعني إمكانية تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بسهولة ودون أي صعوبات؛
- الدقة ويقصد بها تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بشكل صحيح ودون حدوث أخطاء أثناء عملية التنفيذ؛
- السرعة ويقصد بها قدرة النظام على تقديم المعلومات للجهات المستفيدة في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

أولا: أهمية نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية مهمة جدا لكل المؤسسات على اختلاف أنواعها وذلك للاعتبارات التالية:

- توفير القوائم والتقارير المالية السنوية الإلزامية كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، والتدفقات المالية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، والملاحق؛
- توفير المعلومات المفيدة لوضع الاستراتيجيات ورسم السياسات وإعداد الخطط؛
- توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجيين؛
- توفير المعلومات اللازمة لمتابعة العمليات يوما بعد يوم؛
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء (العثماني، 2014-2015، صفحة 26).

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات مستخدمين مختلفين، داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، وفيما يلي أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي (ناصح، 2016-2017، الصفحات 22-23):

1- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية: تقوم الوحدة الاقتصادية يوميا بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل عمليات الشراء والبيع والسداد والتحصيل، ويتم تشغيل العمليات من خلال نظم تشغيل ومعالجة العمليات وهي عبارة عن نظم فرعية تطبيقية لنظام المعلومات المحاسبي، ويعمل كل نظام على تشغيل مجموعة من الخطوات لكل نوع من العمليات مع ملاحظة إمكانية وجود تداخل وترابط بين نظم التشغيل الفرعية.

2- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري: فيما يتعلق بالمحاسبة المالية ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤولية القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها. وفيما يتعلق بالمحاسبة الإدارية ينبغي تقييم أداء الإداريين في كافة المستويات الإدارية والتحقق من كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى كل مسؤول في كل مستوى إداري.

3- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار: تتخذ الوحدة الاقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة على عمليات التشغيل، ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات، ويعتبر تشغيل المعلومات على هذا النحو ولتحقيق ذلك الهدف يوجد نوع آخر من المعالجة المحاسبية، أي أن النظام المحاسبي يوفر نوعان من المعالجة هما معالجة المعلومات ومعالجة العمليات، يوضح الشكل التالي الفرق بينها.

الشكل رقم (1-1): يوضح الفرق بين معالجة المعلومات ومعالجة العمليات

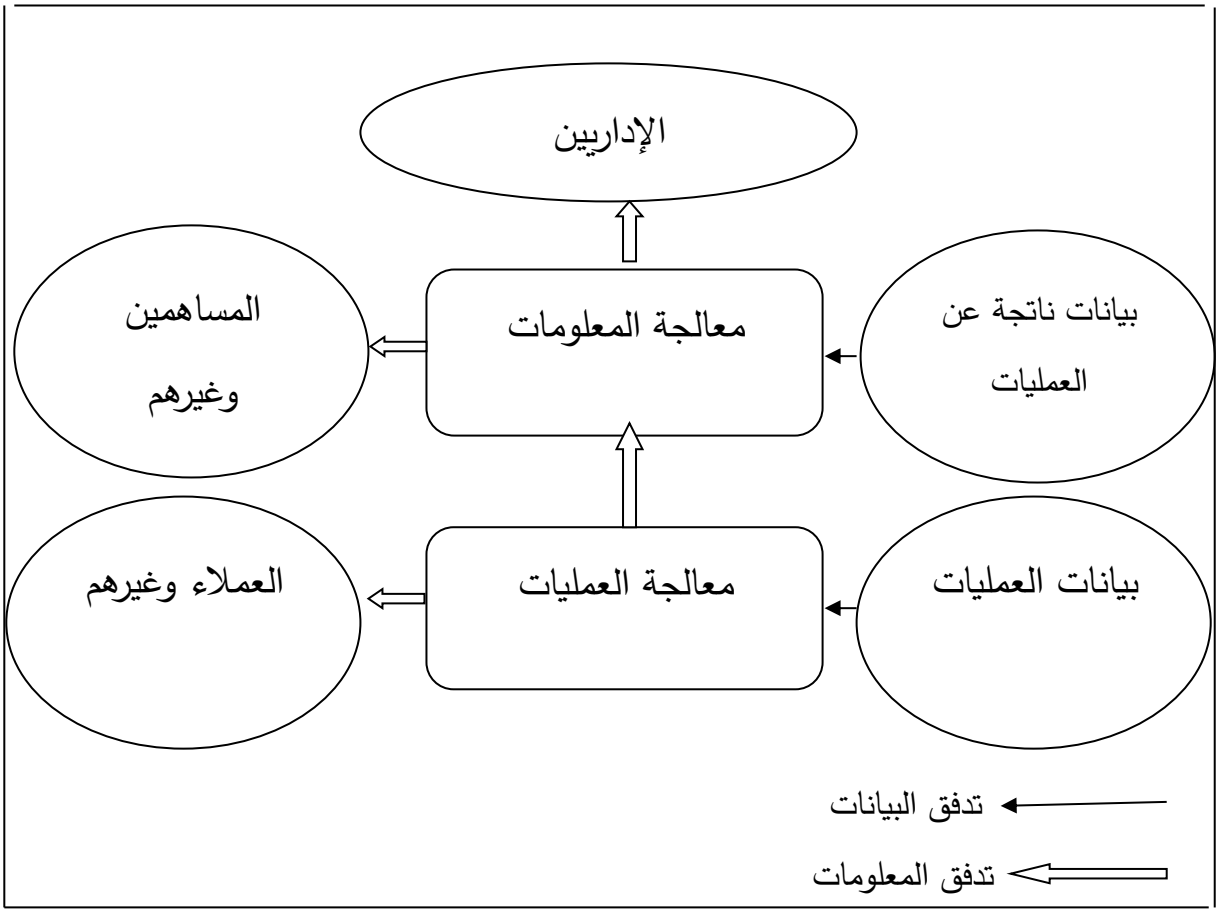

المصدر: (ناصح، 2016-2017، صفحة 23)

المطلب الثالث: مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

أولا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يرتكز نظام المعلومات المحاسبي على العناصر التالية (سليلة و قويسي، 2023، الصفحات 291-292):

- **المدخلات:** وتتمثل في جميع الوثائق والمستندات اليومية التي تترجم كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في تعاملاتها اليومية مع بيئتها الداخلية أو الخارجية، والتي تشكل في مجملها بيانات النظام، وتأتي هذه المدخلات من مصادر مختلفة من البيئة المحيطة بالنظام، وقد تكون مخرجات لنفس النظام عندما تستخدم كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية.
- **عمليات المعالجة "التشغيل":** وهي العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهو يمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام، وفي النظام المحاسبي تتمثل عملية المعالجة في التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات "البيانات" في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية.
- **المخرجات "المعلومات المحاسبية":** وهي الناتج النهائي من النظام ويتمثل في القوائم والتقارير المالية الموجهة لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية، وتكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي خدمة للمستهلك.
- **التغذية العكسية:** لأجل تحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها لابد من وجود عنصر التغذية العكسية الذي يتولى مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المخططة مسبقا، إذ أن وجود أية اختلافات بينهما يحتم استخدام مدخلات جديدة أو إجراء تعديلات في عملية المعالجة أو إعادة النظر في المخرجات المخططة للحصول على المخرجات المرغوبة.

ثانيا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل فيما يلي (نوي، 2018-2019، الصفحات 31-32):

- **تشغيل البيانات:** وتشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها استخلاص البيانات وإدخالها للنظام (فإذا لم تكن البيانات بطبيعتها فيجب تحويلها إلى معلومات كمية) ثم يتم تقييد البيانات على المستند ويتم التحقق من صحة هذه البيانات ثم تبويبها في مجموعات كما قد يتم تحويل البيانات أو تحريكها من نقطة الحصول عليها إلى نقطة تشغيلها.
- **معالجة البيانات:** تشمل معالجة العمليات المحاسبية وغير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة وأن معالجة العمليات تكون موحدة ضمن المؤسسات ولأي عملية

معينة، بمعنى آخر أن معالجة العمليات المتعلقة بالمبيعات الآجلة بمختلف المؤسسات تكون متشابهة سواء كانت مؤسسات تجارية أو خدمية ونفس السجلات المحاسبية تستخدم لهذه المعالجة لمختلف المؤسسات إلا أنه من جهة أخرى تفاصيل إجراءات هذه المعالجة قد تختلف تبعا لتصميم النظام المحاسبي بكل المؤسسة.

- **إدارة البيانات:** وتشمل وظيفة إدارة البيانات على ثلاث خطوط هي التخزين والتحديث واسترجاع البيانات تشمل خطوط التخزين على حفظ البيانات في أماكن هي الملفات أو قواعد البيانات، وتزود البيانات المخزنة بتاريخ الأحداث تعكس حال المؤسسة وتخدم في التخطيط، ويمكن تخزين البيانات على ملفات دائمة أو على ملفات مؤقتة انتظارا لتشغيل إضافي، ويشمل التحديث تسوية البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الجديدة والعمليات والقرارات، وكنتيجة للتحديث تعكس البيانات بعد التحديث الحالة الحالية للأحداث أما الاسترجاع فيتكون من الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها، والبيانات المسترجعة قد تستخدم في تشغيل إضافي أو تحول إلى معلومات للمستخدم الخارجي.
- **مراقبة البيانات:** وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر.
- **توفير المعلومات:** تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي وسيلة محورية لقياس كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها واستخدام مواردها بكفاءة، كما يُسهم في تعزيز القرارات الإستراتيجية من خلال مؤشرات مالية دقيقة مستندة إلى البيانات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

أولا: مفهوم الأداء

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال، واختلاف أهدافهم المتوخاة من صياغة تعريف يحدد لهذا المصطلح، ففريق من الكتاب اعتمد على الجوانب الكمية (أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل) في صياغة تعريفه للأداء، بينما ذهب فريق أخر إلى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية، ومن ثم لا يجب الاقتصار على استخدام النسب والأرقام فقط في التعبير عن هذا المصطلح، وتجدر الإشارة بداية إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية (to peform)؛ وقد أشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (performer)، والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل (الداوي، 2010، صفحة 217).

ثانيا: أنواع الأداء

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع. وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية، المصدر والطبيعة.

1- **معيار الشمولية:** حسب هذا المعيار قد يتم تقسيم الأداء إلى نوعين كلي وجزئي.

أ- **الأداء الكلي:** وهو الذي يجسد الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو....إلخ.

ب- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة يقسم بدوره على عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة حيث يمكن أن ينقسم إلى المعيار الوظيفي: أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

وتشـير إلى الأداء الكلي للمؤسـسـة في حقيقة الأمر هو نتيجة تفاعل أداءات أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دارسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دارسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها.

2- **معيار المصدر:** حسب هذا المعيار قسم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي.

أ- **الأداء الداخلي (أداء الوحدة):** ينتج بفضل الموارد التي تمتلكها المؤسسة حيث ينتج من الأساس مما يلي:

- **الأداء البشري:** ويتمثل في أداء الأفراد الذين يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي له القدرة على صنع القيمة وتحقيق تنافس ممكن من خلال تسيير مهاراتهم.
- **الأداء التقني:** وهو قدرة المؤسسة على استخدام استثماراتها بفعالية.
- **الأداء:** ويتمثل تعبئة واستعمال الوسائل المالية المتاحة بشكل فعال.

ينتج الأداء الداخلي للمؤسسة من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، مالية ومادية.

ب- **الأداء الخارجي:** التغييرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسـسـة هي التي تنتج هذا الأداء، حيث لا دخل للمؤسسة في إحداثه ولكنه ناتج من المحيط الخارجي، فالأداء الخارجي بصفة عامة تظهره النتائج الجيدة التي تكون في حصـيلة المؤسـسـة كالزيادة في رقم الأعمال الناتج عن ارتفاع سـعر البيع وكذلك الأفضلية التنافسية كخروج أو انسحاب احد المنافسين أو الارتفاع في القيمة المضافة للسنة الحالية عند مقارنتها بالسنة الفارطة هي تعكس الأداء سواء بالإيجاب أو السلب.

3- **معيار الطبيعة:** وفقا لهذا المعيار الذي يقسـم الأهداف إلى اقتصـادية اجتماعية، تقنية، سياسية.....إلخ. فإنه يمكن وإن ذلك من باب المقابلة المنطقية، تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي، تقني.....إلخ. وفي إشارة إلى هذا التصنيف يقول أحد الباحثين: "لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها Image de marque بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل أن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صـورة المؤسـسـة في الخارج". إذا بناءا على هذه المقابلة بين طبيعة الأهداف وأنواع الأداء يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة والذي يتجسد بالفوائض التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها وتدنية استخدام مواردها أما الأهداف الاجتماعية، وان كانت في الحقيقة تمثل قيودا مفروضة على المؤسسة يلزمها بها كل من مجتمعها الداخلي (أفرادها) والخارجي، فيعبر سعي المؤسسة إلى بلوغها على الأداء الاجتماعي لها. وبغض النظر عن كونها أهدافا أم قيودا، فإن تحقيقها يجب أن يكون بالتزامن مع الأهداف

الاقتصادية لأن "الاجتماع مشروط بالاقتصاد"، وبذلك يتلازم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة الناجحة هي التي عرف كيفية الوصول إلى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معا.

وإلى جانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي للمؤسسة، وذلك عندما تسطر لنفسها أهدافا من هذا القبيل كان ترغب في السيطرة على مجال تكنولوجي معين أو تسعى إلى تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط استهلاكية جديدة، أو ربما تحاول التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار إمتيازات لصالحها. كما هو الشأن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث (كمال و بكوش، 2019-2020، الصفحات 6-7).

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته

يمثل الأداء المالي مقياسا حيويا لمدى فعالية الشركة في إدارة مواردها لتحقيق الأرباح، ويعكس قدرتها على توليد الإيرادات والتحكم في التكاليف والالتزامات.

أولا: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

كما عرف على أنه "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والقوائم المالية الأخرى.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء المالي يرتكز على عنصرين هما الكفاءة والفعالية، فالأول يعبر عن مدى الاستغلال الأمثل للموارد المالية في تحقيق الأهداف المسطرة، بينما الثاني فيعبر عن مدة التحقيق الفعلي للأهداف المسطرة من خلال مقارنة الأهداف المسطرة مع الأهداف المحققة فعلا (بن موفقي، دويبي، و قاسم، 2023، صفحة 484).

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات التصحيحية، وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي:

- يستطيع المستثمر من متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية؛

- يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم. والدور الأساسي للأداء المالي هو يوفر معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

- ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة، أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها، أما تقييم النشاط هو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية (حابي و زبيدي، الصفحات 72-73).

المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي

إن الندرة النسبية للموارد المالية للمؤسسة مقارنة بالاحتياجات المالية الكبيرة التي عليها فإن المؤسسة مطالبة باستعمال عملية تقييم الأداء المالي الذي يسمح بالاستغلال الأمثل لمواردها بغية تحقيق أقصى العوائد واستمراريتها وتطورها.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعتبر العديد من الباحثين أن عملية تقييم الأداء المالي هي مرحلة أو جزء من عملية الرقابة المالية، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية، في هذا الصدد وردت العديد من التعاريف نذكر منها والذي ينظر إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها تعبر عن تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا بقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية (نوي، 2018-2019، صفحة 121).

ويعرف أيضا على أنه "عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين (محمد حسان، 2012-2013، صفحة 13).

ويعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة (محمد حسان، 2012-2013، صفحة 13).

كما يعرف أيضا على أنه "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية....إلخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات، التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها (خنفري و بورنيسة، صفحة 58).

نستنتج من خلال التعريف أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة من خلال استخدام مواردها بشكل فعال، ويُقاس من خلال مؤشرات مثل الأرباح، السيولة، والقدرة على سداد الديون.

ثانيا: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- تساعد عملية تقييم الأداء المالي على إعادة توجيه النشاط نحو تحقيق الأهداف المحددة؛

– يكشف تقييم الأداء المالي عن العناصر الكفء والغير كفء مع تحديد المجلات التي تحتاج مساعدة من أجل تحسين أدائها؛

– توفير معلومات موضوعية لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتمكينهم من اتخاذ قرارات تستند على حقائق علمية وموضوعية بالإضافة لأغراض أخرى مثل دعم العمليات التخطيط المالي والرقابة المالية في المؤسسة؛

– توضيح التطور الذي حققته أداء الإدارة المالية في مسيرتها سواء للأفضل أو للأسوء وذلك من خلال المقارنات الزمنية للمهام المالية زمنيا (مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى) ومكانها (مقارنة بالمؤسسات المماثلة لها) (منان و دغموم، 2024، صفحة 197).

أهداف تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي يسمح بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

– تحقيق هدف بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية؛

– تحقيق هدف تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمؤسسة الاقتصادية؛

– تحقيق هدف قدرة المؤسسة الاقتصادية على النمو والابتكار؛

– تحقيق هدف التأكد من مدى قيام المؤسسة الاقتصادية باستخدام الموارد المالية بأقصى فعالية ممكنة؛

– تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية (بن البار و بوساق، 2018، الصفحات 63–64).

ثالثا: خطوات ومعايير تقييم الأداء المالي

خطوات تقييم الأداء المالي

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي الخطوات التالية (بومصباح، 2021، الصفحات 222–223):

– الحصول على مجموعة القوائم السنوية قائمة الدخل، ومن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛

– احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الإدارات المالية التي ستستخدم من عملية تقييم الأداء المالي؛

– دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات ونقاط الضعف عن الأداء المالي الفعلي عن طريق مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛

– وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه العراقيل وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

معايير تقييم الأداء المالي

تتمثل معايير تقييم الأداء المالي فيما يلي (بن موفقي، دويبي، و قاسم، 2023، صفحة 485):

– **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي معيار مهما لتقييم الأداء المالي كونه هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، ويعرف التوازن المالي على أنه القدرة على الوفاء أي إمكانية المؤسسة على دفع ديونها اللازمة عند تاريخ استحقاقها وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة عند تاريخ استحقاقها.

– **السيولة:** تعتبر السيولة معيارا مهما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة لكونها أداة فعالة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من خلال مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسرعة المطلوبة.

– **المردودية:** تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة فالمردودية هي العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في ذلك فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في إستخدام مواردها.

– **إنشاء القيمة:** هي معيار حديث عكس المردودية التي تعتبر معيار تقليدي ويكشف هذا المعيار قدرة المؤسسة على إثراء أصحاب المؤسسة.

المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يعتبر نظام المعلومات المحاســـبي أداة فعالة في دعم عملية تقييم الأداء المالي من خلال توفير بيانات دقيقة تســـاعد في تحليل البيانات ومراقبة الانحرافات، كما يســـهم في تعزيز كفاءة القرارات المالية والإستراتيجية داخل المؤسسة.

المطلب الأول: مصادر المعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي

تُعد مصادر المعلومات المحاسبية من العناصر الجوهرية التي يُعتمد عليها في تحليل الأداء المالي لما توفره من بيانات كمية ونوعية تعكس الواقع المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: المصادر الكمية للمعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي

من خلال هذا الفرع يمكن التعرف على أنواع القوائم والتقارير المالية التي تعتبر مصدرا من مصادر المعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي.

1- الميزانية

الميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي في وقت معين، تبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من متطلبات من قبل الملاك والغير، لهذا أيضا تسمى بقائمة المركز المالي وتكون في شكل جدول يظهر في جانبه الأيمن الاستخدامات وتسمى الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الموارد (مصادر التمويل) وتسمى الخصوم (كداتسة، 2022/2021، صفحة 25).

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، و يتم ترتيب هذه العناصر بناء على المبادئ التالية: (بخيت، 2023/2022، صفحة 22)

- تصنيف الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- تصنيف الأصول حسب درجة استحقاقاتها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- تعتمد على معيار السنة الواحدة.

2- قائمة التدفقات النقدية

أو ما يسمى بجدول التدفقات النقدية، فالغاية من استعمال هذا الجدول هو معرفة الوظائف المولدة للنقدية والمستهلة لها خلال الفترة المحاسبية وبالتالي فهو يعطي تصورا تفصيليا للخزينة الصافية، حيث يهدف هذا الجدول إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة ومنه يمكن تصنيف التدفقات المالية حسب انتمائها للدورات التالية: دورة الاستغلال، دورة الاستثمار ودورة التمويل (حولي، 2020/2019، صفحة 76).

3- قائمة التغير في حقوق الملكية

أو ما تعرف بقائمة التغير في الأموال الخاصة، تقيس القائمة حقوق الملكية في نهاية الدورة وقيمة التغيرات التي حدثت في حقوق المستثمرين خلال نفس الدورة، وتمثل حقوق الملكية المبالغ المتبقية من الأصول بعد استبعاد الالتزامات وتمثل حصة الملاك في المؤسسة وتتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحصل لهذه الحصة نتيجة صافي في الدخل وإجراء توزيعات الأرباح، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح (مداحي، 2012، صفحة 220).

4- قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)

يطلق على هذه القائمة تسميات أخرى مثل قائمة المكاسب أو قائمة الأرباح والخسائر أو قائمة التشغيل. ويتم في هذه القائمة بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية، بهدف المساعدة في تقييم التدفقات النقدية الداخلية الحالية واستخدامه للتنبؤ بالتدفقات النقدية الدخلية المستقبلية وإمكانية تحويل هذه التدفقات الدخلية إلى تدفقات نقدية (مداحي، 2012، الصفحات 219-220).

بما أن قائمة الدخل تهدف أساسا إلى تحديد الربح والخسارة للمؤسسة بحيث يستخدم الربح غالبا كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار (قادري، 2022، صفحة 301).

5- الموازنات التقديرية

تعرف الموازنة التقديرية بأنها خطة كمية يتم تحضيرها والموافقة عليها قبل فترة محددة وتبين عادة الإيراد المخطط المنتظر تحقيقه أو النفقات المنتظر تحملها خلال تلك الفترة والأموال التي تستعمل لتحقيق هدف معين، كما تتضمن صياغة الأهداف والنتائج المتوقعة بطرية كمية أي بلغة الأرقام(متناوي، 2023/2022، صفحة 11).

الفرع الثاني: المصادر النوعية للمعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي

من خلال هذا الفرع يمكن التعرف على أنواع القوائم والتقارير المالية التي تعتبر مصدرا من مصادر المعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي.

1- الملاحق (الإيضاحات)

يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تكتسي طابعا هاما في لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، مثل المعلومات المتعلقة بالقواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية بالإضافة إلى المكملات الإعلامية الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول

سيولة الخزينة...إلخ، المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة كاملة عن القوائم المالية للمؤسسة (خوري، 2021/2020، صفحة 26).

2- تقارير التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها، يساعد على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات (بلقاسم كحلولي و معطى الله، 2018، صفحة 203).

من الأهداف الرئيسة لنظام المراجعة الداخلية هو ضمان مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات والنظام المحاسبي التي تتمثل في القوائم المالية، فوجود التدقيق الداخلي يضمن وجود مؤشرات مالية سليمة ودقيقة تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة التي تساعد الإدارة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين أداء المؤسسة (بوفنارة و سبتي، 2022، صفحة 339).

المطلب الثاني: دور تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (القوائم المالية) في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يعالج هذا المطلب دور مختلف النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي

تمثل النسب المالية عنصرا أساسيا في تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة لما توفره من أدوات تحليلية تساعد على فهم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عميق ومنظم.

أولا: نسب السيولة

هي مجموعة من النسب تعكس اللوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية على المدى القصير في التاريخ المحدد، حيث تقيس هذه النسبة الأصول الجارية مقارنة بالخصوم الجارية، وتعتبر السيولة واحدة من أهم النسب والمؤشرات التي يهتم بها المحلل المالي والأطراف الأخرى سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل (عوادي، 2020/2019، صفحة 107).

وتقاس نسبة السيولة من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر منها ما يلي:

1- نسبة التداول (السيولة العامة) (خنفري، 2017، صفحة 60):

تهدف إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على الإيفاء أو سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

2- نسبة السيولة المختصرة (خوري، 2021/2020، صفحة 51):

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد الديون قصير الأجل باستعمال الأصول الجارية خارج المخزون، إن هذا الأخير يعتبر من بين الأصول الجارية التي تستغرق أطول مدة نسبيا للتحول إلى سيولة. ترتبط نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة بالآجال التي تمنحها المؤسسة لزبائنها وبحجم النقديات التي تحتفظ بها في الصندوق وفي الحسابات الجارية.

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

3- نسبة السيولة السريعة (خنفري، 2017، صفحة 60):

تهدف إلى اختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسديد موجوداتها من المخزن السلعي، وتعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ثانيا: مؤشرات النشاط (نسب الدوران)

تحرص إدارة المؤسسة في تحديد حجم الاستثمار الأمثل في مختلف عناصر المخزون فزيادة الاستثمار في المخزون أكثر من مستوى النشاط يعتبر استثمارا بعائد صفري كما أنه يعرض هذه المؤسسة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد، وتنقسم معدلات الدوران إلى عدة تقسيمات (عوادي، 2020/2019، صفحة 108)

1- معدل دوران الأصول (صافية، 2021، صفحة 224):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق المبيعات، وتحسب هذه النسبة كما لي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- **معدل دوران الأصول الثابتة** (صافية، 2021، صفحة 225):

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال واستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول}}$$

2- معدل دوران الموردون (الحسابات الدائنة) (عز الدين و بوعوينة، 2021، صفحة 116):

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة المعينة، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الموردون} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{(موردو المخزونات + أوراق دفع)}}$$

$$\text{مدة تسديد الموردون} = \text{معدل دوران الموردون}/360$$

3- معدل دوران المخزون(الحسابات الدائنة) (عوادي، 2020/2019، صفحة 109):

يعبر معدل دوران المخزون عن عدد المرات التي يتجدد فيها مخزون المؤسسة الاقتصادية من البضائع والمواد والمنتجات بصفة منظمة خلال السنة المالية، ويمكن حسابه كالآتي:

دوران البضائع = تكلفة شراء البضائع المباعة/متوسط المخزون

دوران المواد الأولية = شراء المواد الأولية المستهلكة/متوسط المخزون

دوران المنتجات المصنعة = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة/متوسط المخزون

يقيس لنا معدل دوران المخزون في المؤسسة الاقتصادية مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون فكلما زاد معدل دوران المخزون انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون في هذه المؤسسة، كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس وهذا مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يزيد من مخاطر إدارة المخزون في المؤسسة قيد الدراسة.

- **مدة تصريف المخزون** (عوادي، 2020/2019، صفحة 109):

تعبر لنا مدة تصريف المخزون في المؤسسة الاقتصادية عن المدة الزمنية اللازمة لبيع وتصريف متوسط مخزون المؤسسة. وتحسب وفق العلاقة التالية:

مدة تصريف المخزون = 360 يوم ÷ دوران المخزون

يشير انخفاض فترة الاحتفاظ بالمخزون إلى ارتفاع مبيعات المؤسسة مما يدعم السيولة والربحية في المؤسسة نظرا لما توفره من نقد. بافتراض أن كل عملية بيع سوف تضمن ربحا جديدا للمؤسسة أما ارتفاع فترة الاحتفاظ بالمخزون فيكشف الدوران البطيء للمخزون على احتمال وجود مخزون راكد كمال يعبر عن عدم تمكن الوحدة من تشـــغيل أموالها التشـــغيل الجيد لان الدوران البطيء يدل على تجميد الأموال المستخدمة في المخزون لفترة طويلة.

4- معدل دوران الزبائن (الحسابات المدينة)

ويحسب كما يلي: (سحنون، 2025، صفحة 125):

ويقيس هذا المعدل مدى قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها، ويمكن احتسابها وفق المعادلة التالية:

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات/متوسط رصيد المدينين

- **متوسط فترة التحصيل (المهلة الممنوحة للزبائن):**

يمثل متوسط فترة التحصيل المهلة الممنوحة للزبائن، ويمكن حسابه كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = 360 يوم/معدل دوران المدينين

ثالثا: نسب الربحية

تقيس نسب الربحية قدرة المؤسسة على على تحقيق الأرباح وترتبط هذه النسب بعلاقة العائد أو الربح الذي تحققه الشركة بمبيعاتها أو أصولها أو حقوق الملكية (العريبي و عصام، 2020، صفحة 147).

1- نسبة هامش الربح الصافي (بورفيس، 2024، صفحة 560):

يعكس قدرة المؤسسة على تقديم السلع بكلفة اقل وسعر أعلى، وتحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح/الإيرادات

2- نسبة العائد على الاستثمار (عز الدين و بوعوينة، 2021، صفحة 117):

يسمى كذلك هذا المعدل بالقابلية الإيرادية وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات، يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المتاحة، ويحسب هذا المعدل وفقا للمعادلة التالية:

نسبة العائد على الاستثمار = صافي الربح/ إجمالي الأصول

3- نسبة العائد على حقوق الملكية (بورفيس، 2024، صفحة 560):

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استغلال حقوق الملكية لتوليد الأرباح، وتحسب كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/حقوق الملكية

رابعا: نسب المردودية

تقيس المردودية مدى تحقيق أهداف المشروع والمتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة، كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج الأساسية والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص السيولة والوضع المالي، وهي نتيجة لعدد كبير من السياسات في اختيار الأداء المالي وبالتالي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستديمة توزعها على المساهمين في رأس مال المؤسسة وتضمن بقاءهم وتعويضهم عن المخاطر والخسائر المحتملة (عوادي، 2020/2019، صفحة 124).

1- المردودية الاقتصادية RE (رحيم و خلدون، 2018، صفحة 59):

تعبر عن مدى أداء الأصول الاقتصادية للمؤسسة وتعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموع الأصول المستعملة للحصول عليها، كما تعبر عن كفاءة استعمال الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة معينة بغض النظر عن طريقة التمويل، وتعطى بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية/الاصول الاقتصادية

تعتبر مؤشرا يفسر النتيجة المحققة من جراء استخدام وسائل ملائمة لذلك، وتعكس المردودية الاقتصادية قدرة المؤسسة أو المشروع على توليد الربح باستخدام أصولها الاقتصادية، أي أنه كلما ارتفعت نتائج المشروع ايجابيا كلما دل ذلك على كفاءتها في استغلال أصولها.

2- المردودية المالية RF (هبو و شوام، 2021، الصفحات 34-35):

وتسمى كذلك بالعائدية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة. وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

3- المردودية التجارية (عز الدين و بوعوينة، 2021، صفحة 118):

تعبر هذه النسبة على مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب كالآتي:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية/رقم الأعمال

خامسا: نسب المديونية

يمكن تلخيص نسب المديونية كما يلي (عز الدين، أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير المعلومات للتنبؤ بالتعثر المالي مع تطبيق لنموذج كونان وهولدر في مؤسسة بريماتاك المسيلة 2018-2020، 2022، صفحة 452):

1- **نسبة الاستقلالية المالية:** تبين حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع الخصوم

2- **نسبة القدرة على التسديد:** توضح مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية

نسبة القدرة على التسديد = الديون م و ط اجل/التمويل الذاتي

3- **نسبة تغطية المصاريف المالية:** تبين درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

نسبة تغطية المصاريف المالية = المصاريف المالية/رقم الأعمال السنوي الصافي

سادسا: نسب الهيكل المالي

تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، حيث تبين الارتباط الموجود بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليها (عز الدين و بوعوينة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب، 2021، صفحة 116).

1- نسبة التمويل الدائم (عز الدين و بوعوينة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب، 2021، صفحة 117): تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة

2- **نسبة التمويل الخاص:** تشير إلى تغطية الاصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت النسبة أقل من 1 هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية: (عز الدين، أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير المعلومات للتنبؤ بالتعثر المالي مع تطبيق لنموذج كونان وهولدر في مؤسسة بريماتاك المسيلة 2018-2020، 2022، صفحة 451).

وتحسب كما يلي (مولود و قطاف، 2018، صفحة 236):

- نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة/مجموع الأصول

3- نسبة الاستقلالية المالية:

وتحسب كما يلي: (مولود و قطاف، 2018، صفحة 237)

- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/الديون

4- **نسبة التمويل الخارجي** (عز الدين و بوعوينة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب، 2021، صفحة 117): تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير.

وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون/مجموع الأصول

الفرع الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم أدوات التحليل المالي التي يستخدمها المحلل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ومحاولة إعطاء الحلول المقترحة في حال وجود اختلالات في التوازن المالي لها.ويقوم هذا التحليل على أساس تصنيف مختلف العمليات حسب الوظائف أي انجاز الميزانية الوظيفية (عوادي، 2020/2019، صفحة 140).

تعد الميزانية الوظيفية على أساس التمييز بين الدورات الطويلة (التمويل والاستثمار) والدورة القصيرة (الاستغلال) (قمان، 2024/2023، صفحة 01).

1- رأس المال العامل FR

يمكن توضيح تعريفه وطريقة حسابه كما يلي (سمرود و سحنون، 2020، صفحة 351):

رأس المال العامل هو ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن ان تحقق في ظل ظروف عدم التأكد أي في المستقبل بما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة وضمان توازن هيكلها المالي، يمكن حسابه بأسلوبين.

1-1- أسلوب أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة/الأصول الثابتة

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) − الأصول الثابتة

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل المال العامل والمتغيرات المحددة له.

1-2- أسلوب أسفل الميزانية

رأس المال العاملFR = الأصول المتداولة − الديون قصيرة الأجل

رأس المال العاملFR = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) − الديون قصيرة الأجل

1-3- الحالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل الصافي الاجمالي

- FRng>0 يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة> التثبيتات وبالتالي المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر نقص السيولة والتعثر المالي ما يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة الأجل وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

- FRng<0 يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة <التثبيتات وبالتالي المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أنها قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة قصيرة الأجل، المؤسسة في حالة عاجزة على تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

- FR=0 في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة التثبيتات فقط، أما الأصول فتغطى عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي مستقبلي، وتترجم وضعية المؤسسة الصعبة.

1-4- أنواع رأس المال العامل:

يمكن تلخيصها كما يلي (عوادي، 2020/2019، الصفحات 146-147):

أ- رأس المال العامل الصافي(الدائم): يستخدم في تقدير قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ب- رأس المال العامل الإجمالي (الخام): الهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الاصول الثابتتة

ت- رأس المال العامل الخاص: إذا كان أكبر من الصفر هذا يدل على مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة من دون الاعتماد على الديون طويلة الأجل ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير جارية

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

ث-رأس المال العامل الأجنبي: ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم الغير الجارية + الخصوم الجارية

2- احتياجات رأس المال العامل BFR

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة وفي كثير من الأحيان لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتها نتيجة لوجود فوارق زمنية بين الاستغلال تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية هذا الاحتياج (سمرود و سحنون، 2020، صفحة 353).

احتياج رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة – موارد الدورة

2-1- أنواع احتياج رأس المال العامل

هناك نوعين هما (عوادي، 2020/2019، صفحة 148):

أ- **احتياج رأس المال العامل للاستغلال(BFREX):** إن احتياج رأس المال العامل للاستغلال مرتبط مباشرة بنشاط المؤسسة الاقتصادية ويحسب باجراء الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

ب- **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال(BFRHEX):** إن احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال مرتبط مباشرة بنشاط غير متكرر ويحسب عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية.

3- الخزينة الصافية TN

هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة أو هي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، أو عبارة بين الفرق بين رأس المال العامل الصافي الاجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، ومن جهة أخرى هي الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها (بن عمر، نصير، و نذير، 2017، صفحة 170).

TN الخزينة الصافية $=$ رأس المال العامل $FRng$ $-$ BFR الإحتياج في رأس المال (عـــــوادي، 2020/2019، صفحة 149)

أو الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة (بن عمر، نصير، و نذير، 2017، صفحة 170)

- **حالات الخزينة الصافية**

هناك ثلاث حالات للخزينة وهي كما يلي (عوادي، 2020/2019، الصفحات 149-150):

- الخزينة موجبة: في هذه الحالة رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في السيولة وبإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها.
- الخزينة سالبة: في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا أنه أقل من احتياجات رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديون المستحقة إذن هناك عجز هيكلي.
- الخزينة معدومة: نميز حالتين الأولى: حالة الأموال الدائمة تساوي الأصول الصافية وعليه رأس المال العامل معدوم وأيضا الديون قصيرة الأجل تساوي الأصول الثابتة وعليه فإن BFR=0 و trومنه ينتج لنا FR=BFR=0 مما يعني أن الخزينة منعدمة TN=0. أما الحالة الثانية: فراس المال العامل يكون مساويا لاحتياجات راس المال العامل وعليه فإن الخزينة تنعدم وهذا يعني أن رأس المال العامل قد قام

بتلبية كل احتياجاته بمعنى أدق تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاق الديون وهي الوضعية المثلى لموارد المؤسسة ومنه المسير يميل لتشكيل خزينة الأمان.

الفرع الثالث: المؤشرات المالية الحديثة لتقييم الأداء المالي

فرض التطور الاقتصادي ضرورة تبني المؤشرات المالية الحديثة لتقييم الأداء المالي بجوار التقليدية بهدف تقديم رؤى أعمق وأكثر شمولية تدعم اتخاذ القرار وتضمن استمرارية نشاط المؤسسة.

أولا: مؤشرات خلق القيمة

ومن أبرز هذه المؤشرات نجد: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) حيث يعتبر من أهم المؤشرات الحديثة للقيام بالأداء المالي، حيث يأخذ (EVA) بعين الاعتبار العائد والمخاطرة وفي الوقت نفسه يظهر حقيقة أن أموال الملكية لها تكلفتها كما هي الحال فيما يتعلق بالديون (خنفري، 2017، صفحة 62).

1- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة، فهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية، وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين، والقيمة الاقتصادية المضافة تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة أو صافي القيمة الحالية كما أنها تمثل الصورة الحقيقية لخلق الثروة للمساهمين وتساعد المديرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد الفرص المتاحة، وبعبارة أخرى القيمة الاقتصادية المضافة هي معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة (شعشوع، بوسالم، و أودينة، 2021، صفحة 254).

تحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة زمنية معينة (t) بالطريقة التالية (خنفري، 2017، صفحة 62):

$$\mathrm{EVAt} = \mathrm{ET} - \mathrm{r}(\mathrm{TAt} - 1)$$

حيث أن:

ET: تمثل الربح المحاسبي قبل الضريبة للفترة t

R: تكلفة رأس المال.

Tat-1: اجمالي الأصول المستخدمة في بداية الفترة

كما توجد طريقة أخرى لقياس القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي (خنفري، 2017، الصفحات 62-63):

$$EVAT + NOPATt - Ct \times WACCT$$

حيث:

EVAT: القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب

Ct: راس المال المستثمر

WACCt: التكلفة المرجحة لرأس المال

وبالتالي يتضح من مفهوم(EVA) ومن كيفية قياسها، أنه توجد ثلاثة عوامل أساسية تدخل في حسابها وهي:

- الربح المحاسبي قبل الضرائب.
- مقدار الاستثمار المستخدم، وعادة ما يشار إلى القيمة الدفترية لرأس المال المستخدم
- التكلفة المرجحة لرأس المال الذي يحسب وفق المعادلة

$$WACC + (D/D + E)\mathrm{kd}(1 - T) + (\mathrm{E/D + E})\ \mathrm{Ke}$$

مع العلم أن:

D: القيمة الدفترية للديون طويلة الأجل ذات الفائدة.

E: القيمة الدفترية الاجمالية لحق الملكية.

T: نسبة الضريبة على الدخل.

KD: تكلفة التمويل الممتلك.

ثانيا: المؤشرات السوقية

ومن أبرز هذه المؤشرات السوقية نجد:

- **القيمة السوقية المضافة (MVA)**

تمثل القيمة السوقية المضافة تقييما شاملا للأداء ابتداء من إنشاء الشركة حتى تاريخ حساب قيمتها السوقية، ونظرا إلى أهمية القيمة السوقية يصل الأمر في بعض الشركات إلى إعادة شراء أسهمها المتداولة في السوق المالي لتتحرك قيمتها السوقية أو حتى أنها تدفع توزيعات أرباح للمساهمين القدامى مصدرها رأسمال المساهمين الجدد لنشر الانطباع بأن الشركة توزع أرباحا لزيادة قيمتها السوقية خاصة في حالات المضاربة (خنفري، 2017، صفحة 63).

من أكثر الطرق شيوعا لحساب القيمة السوقية المضافة هي:

1- **الطريقة الأولى:** انطلاقا من المعادلة التالية (اياد طاهر، برشنك، و خانم نوري كاكه، 2019، صفحة 27):

$$MVA = MVE - BVE$$

إذ أن:

(MVA): القيمة السوقية المضافة.

(MVE): القيمة السوقية لأسهم الشركة=(عدد الأسهم المصدرة ×سعر السهم في السوق المالي)

(BVE): القيمة الدفترية لحقوق المالكين

إذ كلما كانت القيمة السوقية أعلى ينعكس إيجابا على حملة الأسهم لذلك تعد المؤسسة من المؤسسات المناسبة للاستثمار والعكس فان كانت القيمة السوقية المضافة سالبة فيشير ذلك الى اسهم المؤسسة لا تعد مناسبة للاستثمار من قبل المستثمرين المحليين والمرتقبين.

2- الطريقة الثانية: وتحسب كالآتي (رويمل و حاب الله، 2024، الصفحات 14-141):

$$MVA = \sum_{t=0}^{n} \frac{EVA}{(1+K)^t}$$

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية

ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

1- مؤشر القيمة المالية الصافية (VAN)

تهدف مالية المؤسسة إلى تحديد القيمة المالية الصافية للاستثمار للمؤسسة أو تكلفة الموارد الأولية وعيل تترجم القيمة الحالية الصافية عملية انشاء القيمة الناجمة عن تكلفة توظيف الموارد المالية للمؤسسة، بعبارة أخرى البحث الدائم عن التدفقات المالية المتوقعة من جهة ومعدل المردودية المطلوبة لتغطية تكلفة الأصول من جهة أخرى (خنفري، 2017، صفحة 63).

وتحسب وفقا للعلاقة التالية (خنفري، 2017، صفحة 64):

القيمة المتشكلة = قيمة الأصل الاقتصادي – القيمة المحاسبية للأصل االاقتصادي

ويفسر هذا الأمر أن المستثمر يتوقع عوائد ايجابية خلال المستقبل بفضل ارتفاع القيمة المستقبلية للأصل الاقتصادي مقارنة بقيمته المحاسبية، لذا ينبغي وضع استراتيجية لاختيار أسلوب التمويل المناسب فتكلفة موارد التمويل تقاس بتقسيم قيمة سندات التمويل مطروحا منها معدل المردودية المطلوب بدلا من قياسها (تكلفة التمويل) بالمعدل المحاسبي، أي ضرورة تطبيق اسلوب تكلفة التمويل المالية بدلا من التكلفة المحاسبية وهذا التوجه يصب لمصلحة المستثمر، ذلك أن العمل بهذا المبدأ من شأنه تدنية تكاليف التمويل.

2- مؤشر الربح الاقتصادي(EVA)

يمكن تعريفه وحسابه ما يلي (خنفري، 2017، صفحة 64):

يساعد هذا المؤشر على قياس قيمة الثروات التي شكلتها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، آخذا في الحسبان تكلفة الأموال الخاصة علاوة عن تكلفة المديونية، لكن يستوجب الأمر تحقيق فوائض إيجابية لغرض تشكيل الثروة وغيرادات في المستوى المطلوب تسمح بتغطية فوائد المقترضين وأرباح المساهمين وعليه فالإيراد الاقتصادي هو ذلك القدر الاضافي لمعدل المديونية الاقتصادية المحقق مقارنة بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، هذا الفائض (الفارق) مضروبا في قيمة الأصل التقليدي للفترة يعطي القيمة المشكلة للفترة.

$$\text{الإيراد الاقتصادي} = \text{الأصل الاقتصادي} \left(\text{معدل المردودية الاقتصادية} - \text{تكلفة رأس المال}\right)$$

$$\mathrm{EVA} + \mathrm{AE} \times (\mathrm{K} - \mathrm{RC}) = \mathrm{PE}$$

$$\mathrm{EVA} = \mathrm{AE} \times (\mathrm{WACC} - \mathrm{ROCE})$$

المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي

يساعد نظام المعلومات المحاسبية في جمع البيانات المالية بدقة مما يتيح تقييم الأداء المالي بشكل موضوعي وفعال كما يُمكّن الإدارة من اتخاذ القرارات لتحسين الكفاءة والربحية.

الفرع الأول: دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة، هذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوقن كما أن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية و هذا التقييم لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الادارة ستسعى إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها واعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، باعتبارها معلومات ذات اهمية إذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤية تساعد الإدارة في ذلك (بزقراري، 2011/2010، صفحة 83).

الفرع الثاني:دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

إن القوائم المالية تعتبر مصدرا هام ورئيسي للمعلومات المحاسبية لكافة الأطراف المستخدمة لها سواء الداخليين أو الخارجيين، إلا أن هذه القوائم المالية تتميز بمجموعة من المحددات التي تأثر على

فائدتها لذا وجب على هؤلاء المستخدمين أخذها بعين الاعتبار عند استخدامها (تيفورغي و قصوري، 2021/2020، صفحة 32).

ومن أهم هذه المحددات نذكر ما يلي (بزقراري، 2011/2010، صفحة 82):

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المؤسسة.
- تجسيد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي أو اتخاذ الاجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات.

خلاصة الفصل:

نظام المعلومات المحاسبية أحد الركائز الأساسية والحيوية في دعم القرارات المالية داخل المؤسسة حيث لا يعتبر أداة لتسجيل المعاملات فقط بل هو نظام متكامل يعمل على جمع ومعالجة وتخزين البيانات المالية بطريقة منظمة ودقيقة تسهل الوصول إليها واستخدامها من قبل الإدارة والمستخدمين الآخرين و توفير تقارير مالية واضحة وموثوقة، كما يساعد هذا النظام على قياس مدى كفاءة استخدام الموارد وتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي مما يُمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات تصحيحية واستراتيجية وتحديد الانحرافات لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

تمهيد:

بعد تطرقنا للفصل النظري والذي تناولنا فيه أساسيات نظام المعلومات المحاسبي وجودة القوائم المالية، وجدنا أنه من الضروري إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال إجراء دراسة ميدانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة.

ومن أجل معرفة تأثير نظام المعلومات على جودة القوائم المالية في مؤسسة مطاحن الحضنة قامت مصلحة المحاسبة والمالية بتزويدنا بالمعلومات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع، وقد تم ذلك من خلال المقابلة الشخصية التي أجريناها مع مدير مصلحة المالية والمحاسبة والتي تعرفنا من خلالها على واقع نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة، وللإلمام أكثر بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول خصص للتعريف بالمؤسسة، أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة لنصل في ختام المبحث الثالث إلى عرض مخرجات نظام المعلومات.

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وأصبحت تسمي المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عبر الوطن وتندرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية.

ويمكن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق والعجائن الغذائية والكسكس) وسنتطرق بالتفصيل عن المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

1. نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة :

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، علي بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي علي الطريق الرابط بين ولايتي برج بوعريريج والمسيلة ، بدا بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982 ، وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة إنتاجية تابعة الرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م منها 12555م مغطاة. أسست الشركة التابعة مطاحن الحضنة في 1001 1997 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06) جلسة يوم 07 09 1997، تحولت إلى شركة تابعة شركة مساهمة بتاريخ 01.10. 1997 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 30.04 1998 إلى 479.000.000 دج وفي بلغ 1.449.460.000 دج سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، وأصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

يتكون من مطحنة واحدة حيث تم انجازها من طرف الشركة التركية من نوع " MOLINO مولينو و تاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب 242.202.253.51 : دج

يتكون من مسمدة جديدة وقد تم انجازها من طرف الشركة الايطالية من نوع " GOLFITO " فهو فيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج.

قدرات الشركة:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

قدرة الطحن: 4000 قنطار / يوميا من القمح الصلب، 1500 قنطار / يوميا من القمح اللين.

قدرة الإنتاج : 2560 قنطار / يوميا من السميد (سميد ممتاز ب : 64% نسبة الاستخلاص) و 1110قنطار / يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب : 74% نسبة الاستخلاص).

قدرة التخزين: 125000 قنطار (قمح صلب 62500 قنطار – قمح لين 62500 قنطار)

طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.

أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي:

الســـميد 199283 قنطار الدقيق 209629 قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار. رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2017 2.938.000.000.58 دج.

وظائف الشركة

الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار مايلي:

ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيه)

ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم)

ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير، الملفات التقنية)

الوظيفة الإنتاجية: تتمثل في الأدوار التالية:

تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.

بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي.

مراحل العملية الإنتاجية:

إن العملية الإنتاجية بهذه المؤسسة ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد والفرينة بمختلف أنواعها، وكذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، ويتم هذا على مستوي عدة مراحل وهي:

مرحلة التموين الداخلي: وهي مرحلة انتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات إلى مخازن الورشات وتكون هذه العملية مستمرة ولا تتوقف إلا في بعض الحالات مثل) تعطل آلات الطحن أو التخفيض من الإنتاج، أو نقص في عملية التموين، ويتم انتقال المواد الأولية عن طريق ناقل آلي بين صوامع التخزين والوحدات الإنتاجية.

مرحلة التنظيف الأولي: بعد تموين مخازن الورشات تلي ذلك عملية التنظيف الأولي، حيث تمر كميات القمح داخل الآلات الخاصة بالتنظيف الأولي التي تقوم بتنقية القمح من الزوائد والشوائب الكبيرة حيث توجد آلات خاصة لتنقية القمح من مادة الحديد، وأخري تقوم بتصفية الحجارة والحصى، ومن خلال هذه المرحلة يكون القمح قد زالت منه معظم الشوائب والأوساخ.

مرحلة التنظيف النهائي: في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثاني من أجهزة التنظيف، حيث تتميز هذه الأجهزة بأنها تقوم بحركات اهتزازية لحبيبات القمح ولها ميل محدد للسطح الذي فوقه كميات القمح، حيث يتم تدحرج حبيبات القمح إلى الأسفل، وتجمع في مجاري التخزين أما باقي الشوائب المتبقية من عملية التنظيف الأولي فإنها ترسل إلى الأعلي إلى سلة الأوساخ.

مرحلة إضافة المياه: تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، وهنا يقوم مسئول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين مسئول الإنتاج بإضافة كميات الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و15.8، حيث هذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية، وذلك من أجل تسهيل عملية الطحن فيما بعد، وكذلك لمساعدة فصل الغلاف الخارجي الذي تنتج عنه بقايا الطحن، وهناك أجهزة خاصة تقوم بتحديد كميات الماء المضافة وأخري المراقبة درجات الرطوبة.

فترة الانتظار التقني: من أجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فانه يتطلب وقتا للقيام بذلك، بالإضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوي المرغوب، وتختلف فترة الانتظار حسب نوعية القمح حيث نجد أن متوسط الانتظار للقمح الصلب هو 4 ساعات، بينما القمح يصل حتى 8 ساعات، وكذلك حسب درجة الرطوبة الأولية في المادة التي تتراوح بين 7 إلى 10 % .

عملية الطحن: في هذه المرحلة تقوم آلات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعة من طرف مصلحة الإنتاج، وذلك من أجل الحفاظ على خصوصية حبة القمح، وكذلك الفصل الغلاف الخارجي عن اللب.

عملية الغربلة: تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غربلة، حيث تمر جزيئات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنيا حسب درجات انفتاح وانغلاق المسامات، وتنتج عن هذه العملية إما جزيئات خشنة ترجع العملية الطحن مجددا، وأما مادة جاهزة قابلة للتصنيف، وتشكل عمليتي الطحن والغربلة حلقة مغلقة أي لا تتوقف عملية الطحن حتى يتم تصنيف الجزيئات إلى مادة جاهزة.

مرحلة تجميع الأصناف وتخزينها: ينتج عن عملية الغربلة تصنيف الجزيئات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتوج، ويسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف إلى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

مرحلة التوضيب والتخزين: بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التنضيب، حيث يقوم العامل بتحضير الأكياس، وبمجرد وضع الكيس على فتحة قنوات التفريغ والضغط على الزر تتم عملية التفريغ تلقائيا مع الوزن المحدد، ومن ثم مرور الأكياس علي آلة الخياطة بعد وضع بطاقة البيانات الخاصة للمنتج (مثل تاريخ الإنتاج، ومدة الاستهلاك)

وبعد ذلك يتم إخراج المنتوج من الورشات إلى مساحات التخزين بناقلات خاصة، ومنها يصبح المنتوج جاهزا للتسويق.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه :

❖ رئيس المدير العام :مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة
- يعتبر الواجهة الأولي للوحدة
- التنسيق بين الوحدة وممثليها من نفس القطاع
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما :

أولا: قسم التنظيم والتسيير الداخلي – الهيكلي – للوحدة:

الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة. مصـــلحة النوعية: مكلف بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة ســـواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدي الشـــركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

مكتب مســـاعد الأمن والوقاية: ومهمته حماية الشـــركة داخليا وكذا الوقاية خاصـــة من ناحية الحرائق السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانيا: قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات هي:

1.مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1.1.مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج .
- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

2.1 .مصـــلحة الإنتاج: مهمتها خاصـــة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشـــات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها علميا وتنقســـم هذه المصلحة الى مصنعين هما:

- **مصـنع التحويل رقم: (1):** يضـم آلات تحويل القمح الصـلب إلى سـميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.
- **مصـــنع التحويل رقم: (2):** يضـــم آلات تحويل القمح الصـــلب واللين إلى دقيق وقرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

– كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع:

- فرع محاسبة المواد.
- فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوظيف.

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة الوزن تبعا للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

3.1. مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع الالكتروميكانيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.
- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

4.1. مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في

- فرع استقبال وتخزين الحبوب.
- فرع تسيير مخزون الأكياس.
- فرع تسيير قطع غيار والتجهيزات.

2.مديرية التسويق: وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة بوسعادة، عين الملح(كما لها نقاط بيع محلية.

3.مديرية الإدارة والمالية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

1.3 مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.
- فرع المحاسبة العامة.
- فرع محاسب المبيعات.
- فرع المحاسبات.

2.3 مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك الإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى

- فرع تسيير المستخدمين.

فرع الخدمات الاجتماعية.

3.3.مصلحة الوسائل العامة

ومن مهامها :

- متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.
- مكتب الإعلام الآلي:

ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

والشكل التالي يوضح هذه المديريات بمختلف مصالحها:

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لوحدة المركب الصناعي الحضنة

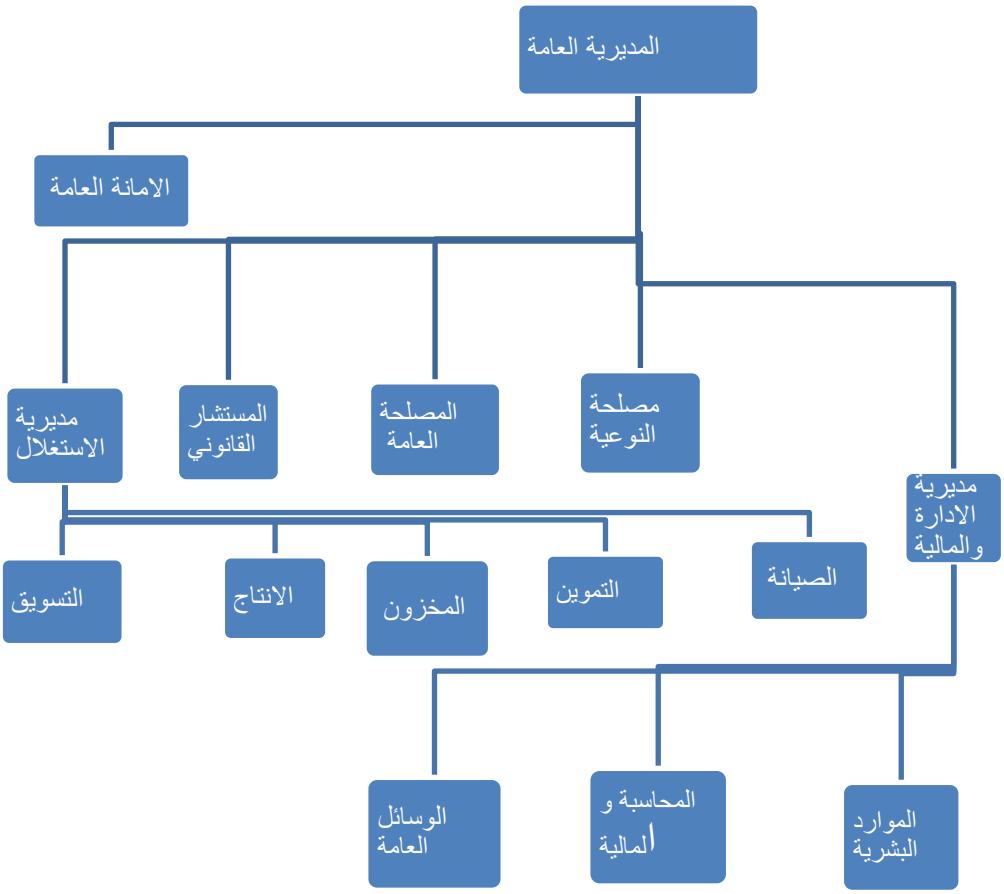

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية

تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فان المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوي الوحدة.
- الطموح الي خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع، والاتصال
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي في المركب الصناعي التجاري الحضنة

تتبع المؤسسة محل الدراسة نظام معلومات محاسبي يميزها عن المؤسسات الأخرى، حيث يمر هذا النظام أثناء سيره بثلاث مراحل:

- مدخلات
- معالجة
- مخرجات

ولقد كانت مؤسسة مطاحن الحضنة تستخدم فيما مضى نظامها يدويا، ولكن مع تطور أجهزة الإعلام الآلي وظهور التكنولوجيا اتخذت المؤسسة نظام معلومات محاسبي يعتمد على أجهزة الحاسوب وهو ما أدى إلى سهولة جمع البيانات ومعالجتها.

وبناءا على ذلك قام رئيس مصلحة المالية والمحاسبة من خلال المقابلة الشخصية التي أجريناها معه بتزويدنا بمختلف المعلومات حول نظام المعلومات المحاسبي الذي تتبعه المؤسسة وكذا التطرق إلى كيفية تطبيقه من خلال التعرف على المراحل السابقة خطوة بخطوة.

المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

إن مدخلات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في مجموعة من البيانات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة أثناء تأدية نشاطها، حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبي باستقبالها وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسة تتكون من عدة مصالح (مصلحة التموين مصلحة التخزين .... الخ)، وكل مصلحة من هذه المصالح تمتلك نظام معلومات محاسبي فرعي خاص بها، وكل نظام معلومات فرعي يتم علي مستواه جمع البيانات والعمليات المختلفة.

وتتمثل الأنظمة الفرعية لمؤسسة مطاحن الحضنة أساسا في :

- نظام معلومات التموين
- نظام معلومات التخزين
- نظام معلومات الإنتاج
- نظام معلومات البيع
- نظام معلومات الأفراد

وكما أشرنا سابقا إلى أن كل نظام معلومات فرعي يقوم بإدخال البيانات ومعالجتها من أجل الحصول علي المعلومات، فهو ما لاحظناه في كل مصلحة من المصالح سابقة الذكر، فمثلا نجد أن مصلحة التموين تقوم بتحديد احتياجاتها من المواد واللوازم التي تنوي اقتناءها، فترسل إشعارا إلى مصلحة

المخزون، فتقوم هذه الأخيرة بتفقد مخزونها من المواد واللوازم من أجل معرفة كم من كمية يجب شـــراؤها ويكون ذلك بناءا علي المخزون المتوفر داخل المخزن، بعدها تعد وصـل بحمل كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمادة المراد شـــراؤها، لكي يتم في الأخير الاتصـــال بالمورد من أجل توصـــيل الطلبية المتفق عليها، ومع وصـــول الطلبية من طرف المورد يتم إجراء مراقبة (كنترول) عليها من أجل التأكد من المواصـفات التي تم بلورتها بخصـوصـها ومن ثم تأتي مرحلة المصـادقة عليها وإدخال بياناتها في نظام معلومات التموين من أجل القيام بمعالجتها للحصول علي المعلومات هذا فيما يخص مصلحة التموين.

وبالانتقال إلى مرحلة التخزين التي تعتبر ثاني مرحلة بعد مرحلة التموين في مؤســـســـة مطاحن الحضنة، حيث تقوم هذه المصلحة (مصلحة التخزين) باستلام كل المواد المشتراة من أجل الاطلاع عليها والقيام بفحصها، ثم توجه إلى المخزن وبعد دخولها إلى مخازن المؤسسة يتم تسجيل البيانات المتعلقة بهذه العملية في نظام معلومات التخزين من أجل معالجتها للحصـول على معلومات توجه بدورها إلى مصـلحة المالية والمحاسبة.

أما فيما يخص مرحلة الإنتاج فانه يتم تمويل المواد الأولية إلى منتجات موجهة للاســتهلاك، حيث يقوم نظام معلومات الإنتاج بالاهتمام بمعالجة بيانات الإنتاج.

إن مصلحة الإنتاج تعتمد على نظامها من أجل انجاز أنشطة تتعلق بتصميم المنتج وتوضيح أبعاده ومكوناته لكي تتحصل في الأخير على معلومات متعلقة بالمنتج كنوع الإنتاج، مدي صلاحياته.

بعد الانتهاء من مرحلة الإنتاج، وفيها تكون المنتجات في صـــفتها النهائية يأتي هنا دور مصـــلحة المبيعات لكي تتعامل مع منتجاتها، حيث يقوم نظام معلومات البيع بتوفير مجموعة من البيانات، وعادة ما تتعلق هذه البيانات بعنصرين اثنين هما:

- بيانات متعلقة بالمنتج بحد ذاته
- بيانات متعلقة بالزبون

بخصـــوص البيانات المتعلقة بالمنتج بحد ذاته فان المصـــلحة التجارية ترســـل طلبيات معينة إلى مصلحة الإنتاج من أجل إثباتها في أجال معينة، وحين يتم إتمام التجهيز توجه إلي أصحابها.

أما بخصـــوص البيانات المتعلقة بالزبون، فإن نظام المعلومات الخاص بالبيع يقوم بجمع البيانات الخاصة بالزبائن بمختلف أنواعهم وبالخصوص:

- زبائن أول مرة
- زبائن سبق التعامل معهم

إذ أنه يجب تزويد مصلحة البيع بكل البيانات المتعلقة بهم.

أما فيما يخص نظام معلومات الأفراد، فان هذا النظام يعتبر من أهم أنظمة المؤسسة محل الدراسة، فقد تم تصميمه للقيام بوظيفة إدارة الموارد البشرية ويقوم دور هذا النظام على توفير المعلومات من العاملين بالمؤسسة كما يحدد الاحتياجات المستقبلية من العمالة، أي أن مصلحة الموارد البشرية تقوم بجمع البيانات المتعلقة بالمورد البشري، ومن ثم تشغيلها وتحويلها إلى معلومات.

المطلب الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي

بعد التطرق إلى مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة مطاحن الحضنة ومسح مختلف الأنظمة الفرعية لها، سنقوم هنا بإيضاح كيفية المعالجة في هذا النظام، حيث يتم في هذه المرحلة جمع البيانات المتدفقة من العمليات السابقة تموين، تخزين، إنتاج، بيع، إدارة الموارد البشرية وترتيبها وتصنيفها من أجل الحصول على مخرجات النظام، وتمر المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي بثلاث مراحل

1. تسجيل العمليات في دفتر اليومية

إن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من طرف مصالحها المختلفة يجب أن تقيد في دفاتر تسمى بالدفاتر اليومية وقد تم تزويدنا بأهم الدفاتر اليومية من قبل رئيس مصلحة المالية والمحاسبة وقد لاحظنا بأن كل يومية تحمل رقما معينا وخاصا بها، وقد تم إرفاقها بالتسجيلات المحاسبية.

- يومية الاستثمارات: journal 1

في هذه اليومية يتم تسجيل عمليات اقتناء التثبيتات والتنازل عليها

أ. الاقتناء

2024/12/01

الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
2182000	معدات تقنية والتكييف (تثبيتات عينية)	18400.00	
4452110	ر.ق.م قابل للاسترجاع على السندات	3496.00	
4041300	موردو التثبيتات		21896.00
	المجموع العام	21896.00	21896.00

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

ب. التنازل:

ملاحظة: لم تقم المؤسسة بعملية التنازل سنة 2024

- يومية المخزون: journal 02 (journal de stock)

في هذه اليومية يتم تسجيل الدخول والخروج إلى المخزن

2024/12/11

الحساب	اسم الحساب	المدين	(الدائن
3110000	القمح الصلب	71263224.00	
3811000	مشتريات القمح الصلب		71263224.00
3110000	القمح اللين	26245611.00	
3811000	مشتريات القمح اللين		26245611.00
	المجموع العام	97508835.00	97508835.00

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

2024/12/03

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
3222110	تموينات أخرى	237575.00	
3222110	مشتريات مخزنة من التوريدات		237575.00
	المجموع العام	237575.00	237575.00

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية المشتريات: journal 03 (journal des achats)

تسجل دوريا كل عمليات شراء لمواد الأولية، اللوازم.

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
3811000	مشتريات القمح الصلب	71263224.00	
3811000	مشتريات القمح اللين	26245611.00	
4010800	موردو المواد الأولية		97508835.00
	المجموع العام	97508835.00	97508835.00

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية المبيعات: journal 04 (journal des vents)

تتمثل في هذه اليومية عمليات بيع المنتجات

2024/12/01

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
4111000	الزبائن	452432.20	
7016024	المبيعات من المنتجات		415080.00
44520000	الرسم على القيمة المضافة		37357.20

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية الصندوق –مدفوعات: journal 04 (journal des caisse)

تسجل في هذه اليومية العمليات التي تمت نقدا

2024/12/24

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
6269000	رسوم البريد الأخرى – طابع آخر–	70000	
5302800	الصندوق –مدفوعات نقدية–		70000
	المجموع	70000	70000

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

2024/12/15

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
4470000	الرسم عمى النشاط المهني	147900	
5302800	الصندوق–مدفوعات نقدية–		147900
	المجموع	147900	147900

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية بنك الاستغلال :07 journal

في هذه اليومية يتم تسجيل العمليات التي تم تسديدها عن طريق البنك

2024/12/11

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
4010600	موردو الشركات العامة	10005.56	
5122851	الحساب البنكي		10005.56
	المجموع	10005.56	10005.56

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

2024/12/15

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
40108000	موردون	7383885.00	
6275000	رسوم مصرفية	30000	10005.56
4452130	الرسم عمى القيمة المضافة	5700	
5122851	الحساب البنكي		7383919800
	المجموع	7383919800	7383919800

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية بنك الإيرادات: 08 journal

في هذه اليومية يتم تسجيل العمليات التي تكون مقبوضا عنها عن طريق البنك

2024/12/10

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
5188100	الحساب البنكي	57200000	
4111000			5720000
	المجموع العام	57200000	5720000

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية الحساب البريدي: journal 09 (journal de ccp)

في هذه اليومية يتم تسجيل كل العمليات التي تنتج عن طريق الحساب البريدي

2024/12/23

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
5151000	حساب جاري بريدي	141000000	
4111000	عملاء		141000000
	المجموع العام	141000000	141000000

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية العمليات المختلفة: journal10

في هذه اليومية يتم تسجيل مبالغ السراء، فواتير الكهرباء والماء والغاز

2024/12/31

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
6071600	لوازم غير قابلة للتخزين	2567426.72	
4452130	الرسم علي القيمة المضافة	487811.08	
6459000	الرسوم والضرائب والرسوم الأخرى	23648.15	
4010600	الموردون		3078885.95
	المجموع	3078885.95	3078885.95

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية التنازل بين الوحدات: journal 11

تسجل فيها عمليات تبادل السلع بين الوحدات

2024/12/24

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
185000	الارتباط بين الوحدات – منتج نهائي –	35400000	
8950209	مبيعات الدقيق بين الوحدات		35400000
	المجموع العام	35400000	35400000

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

- يومية الأجور journal 12

في هذه اليومية يتم تسجيل كل العمليات الواردة من مصلحة المستخدمين

2024/12/20

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
4253000	تقديم على أقساط متغيرة	5800000	
4259000	تقديمات أخرى على حساب الاقساط	36443.68	
4259000	تقديمات أخرى على حساب الاقساط	36443.68	
6250400	نفقات المهمة	252990.00	
6310000	الرواتب والاجور	5529987.48	
6310015	مكافأة نقدية	6740000	
6310033	قسط الاستعداد	34649.97	
6312100	RRC	2706.17	
6312200	PRJ	5.19	
6312400	مكافأة الاستجابة	24770505	
6315000	عطلة مدفوعة الاجر	358639.48	
6350200	مساهمة الحوادث والعمل	91109.19	
6350300	مساهمة التأمين على البطالة	91109.19	
6350900	مساهمة التقاعد المبكر	36443.68	
6351100	مساهمة الضمان الاجتماعي	911091.89	
6352100	مساهمة التقاعد القانوني	692429.83	
6380500	تعويض استهلاك السيارة	74653.84	
6380600	تعويض السلف	117112000	
6380700	بدل الفارق	325195.83	
6380800	تعويض العمل	165853.12	
630900	تعويضات أخرى	199470.44	
6381000	تعويض الخدمة الدائمة	8166.46	

6381100	تعويض النقل	182720.77	
6381200	تعويض المنطقة	2863.75	
6382100	الاجر الواحد	17550000	
6383000	قسط السميد	346092.15	
4210000	الموظفون، الاجر المستحق		5896364
4222000	حجب القروض الاجتماعية		53600000
4255000	تسبيقات		77400000
4310000	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لرسوم العمال		656022.56
4312000	اسهامات أصحاب العمل في الصندوق الوطني		36443.68
4312000	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\		1822183.78
4312000	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\		36443.68
4386000	رسوم أخرى		1476500
4420000	ضريبة الدخل الإجمالي على الأجور		119208200
7579000	الدخل الاستثنائي آخر		160000
	المجموع العام	11098790.84	11098790.84

المصدر: مصلحة المحاسبة و المالية

2. ترحيل الحسابات إلى الدفتر الكبير : ثاني مرحلة من مراحل المعالجة تتمثل في ترحيل الحسابات إلى الدفتر الكبير (الأستاذ)

أي قفل العمليات المدينوالعمليات الدائنة، ثم القيام بترصيدها من أجل إعداد ميزان المراجعة.

3. إعداد الكشوف والتقارير المالية : تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والتي سنتطرق إليها في المطلب القادم

المطلب الثالث : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة مطاحن الحضنة

بعد القيام بمعالجة البيانات نتحصل على مخرجات النظام، والتي تتمثل أساسا في المعلومات المحاسبية التي تستخدم من طرف الأطراف ذات العلاقة للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتشكل من جدول حساب النتائج، وقائمة المركز المالي، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات رؤوس الأموال إضافة إلى الملاحق، وكل هذا يتم على مستوي مصلحة المالية والمحاسبة

الهدف من إعداد هذه القوائم والتقارير هو معرفة مستوي الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة، وكذا تزويد كل المستخدمين الداخليين والخارجيين بها.

إن نظام المعلومات المحاسبي يسعى إلى جعل هذه القوائم ذات خصائص نوعية تعزز من تلك الجودة، لأن قرار المستخدمين لها يعتمد عليها.

– إعداد مخرجات النظام يأتي بعد عملية الترحيل من الدفتر الكبير، حيث توضع الحسابات التي تم ترصيدها سابقا في جدول حساب النتائج والذي يتضمن الحسابات التالية:

- المصاريف المنفقة من طرف المؤسسة كالبضائع التي تم استهلاكها والضرائب والرسوم وتسديد الأجور والمصاريف المالية والفوائد البنكية وكل هذا يكون ضمن الحسابات من ح/ 60 إلى ح/ 69.
- الإيرادات المتحصل عليها من طرف المؤسسة والمتمثلة في إيرادات بيع البضاعة والمنتجات وباقي الإيرادات المالية الأخرى التي تحوز عليها، كل هذا يكون ضمن الحسابات من ح/ 70 إلى ح/ 78.

– ثم يتم حساب نتائج المجموعة (1) كحساب النتيجة المالية / 12 والترحيل من جديد.

المبحث الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لمركب الصناعي الحضنة بالمسيلة

سـيتم في هذا المبحث تحديد أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسـبي وتحميل كل منها والتعليق عمليا وذلك خلال سنتي 2023\2022 .

المطلب الأول: الميزانية

جانب الأصول: الميزانية في 2023/12/31

البيان	2023			2022
	المبلغ الاجمالي	الاستهلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الأصول غير العادية			.	
–الشهرة				
–الأصول الغير الملموسة	115653.49	115653.49	00.00	00.00
–أصول ثابتة	3599012012.76	1803721235.79	1795290776.97	1854702611.05
–أراضي	255898153.36	00.00	255898153.36	255898153.36
–مباني	14619309117.51	605526848.04	856404069.47	8717095304.54
–الأصول الغير الملموسة	1881182941.89	1198194387.75	682988554.14	727095304.54
–أصول ثابتة أخرى	95972429.08	00.00	95972429.08	95972429.08
الأصول المالية	00.00	00.00	00.00	00.00
–الأوراق المالية المحتسبة	00.00	00.00	00.00	00.00
بواسطةالملكية	00.00	00.00	00.00	00.00
– المصالح المشاركة الأخرى	00.00	00.00	00.00	00.00
– أوراق مالية أخرى طويلة الأجل	18800.00	00.00	18800.00	18800.00
– قروض وأصول غير متداولة	13046217.94	00.00	13046217.94	11693724.86
– الأصول الضريبية المؤجلة				
مجموع الاصول الغير متداولة	3708165113.27	180836889.28	1904328223.99	1925992544.7
<u>الاصول العادية</u>				
الاسهم والمخزون	243866872.29	2674952.89	241191919.40	183693935.83
–مخزون المواد الخام واللوازم	124390565.00	00.00	124390565.00	105935417.00
–المنتجات النهائية والعمل الجاري				
–الأسهم الأخرى	21628233.09	00.00	21628233.09	6087751.70
مستحقات ووظائف مماثلة				
–عملاء	97848074.20	2674952.89	95173121.31	71670767.13
–الضرائب وما يماثلها				

-مدينون آخرون	355488334.95	327358369.37	28130065.58	61304968.49
- استثمارات وأصول مالية أخرى	8434249.59	00.00	8434249.59	1425040.00
-خزينة	13369662.04	500306.09	12869355.95	14579752.70
	00.00	00.00	00.00	00.00
	790005723.12	00.00	790005723.12	1087445094.92
مجموع الأصول المتداولة	1411164941.99	33.333335033	6.5.336363031	1348448791.94
مجموع الأصول العامة	5119330055.26	2134370517.63	2984959537.63	3274441336.69

جانب الخصوم: المصدر : مصلحة المحاسبة و المالية

الخصوم	2023	2022
رؤوس الأموال الخاصة		
-رأس المال الصادر	00.00	00.00
- الوقف النهائي للدولة في صناديق الأسهم	00.00	00.00
- مساهمات أخرى	00.00	00.00
- مكافأة الانصهار	00.00	00.00
- الأقساط والاحتياطات	00.00	00.00
-إعادة التقييم	00.00	00.00
-فرق المعادلة	00.00	00.00
- صافي الدخل-حصة المجموعة-	00.00	00.00
-رأس المال الآخر المحتفظ به	353477806.88	288088495.05
- حصة الشركة الدامجة	00.00	00.00
- حصة الأقلية		
- الروابط بين الوحدات	2246305525.35	1889358864.61
المجموع	2599783332.23	2177447359.66
-الاقتراضات والديون المالية	8663881.00	356773383.94
- الضرائب المؤجلة والخصوم	00.00	5095636.77
- المخصصات و الإرادات المؤجلة	00.00	49144821.92
-المعاشات و الالتزامات مماثلة	56064904.11	49144821.92
-أحكام أخرى	00.00	00.00
المجموع	64728785.11	411013842.63
المطلوبات المتداولة		
-حسابات قابلة لدفع	13478083.49	10249995.83
-حسابات المجموعة	00.00	365622365.54

-الضرائب -ديون أخرى	12596.00 306956740.80	77.337398 309770374.26
المجموع	320447420.29	685980134.40
إجمالي المطلوبات العامة	2984959537.63	3274441336.69

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية

1.التعليق علي الميزانية:

1.جانب الأصول

نلاحظ بعد اطلاعنا على ميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة أن مجموع الأصول غير متداولة سنة 2023 قدر ب : 1904328223.9 دج أي بنسبة 8. 63% من إجمالي الأصول العامة أما في سنة 2022 فقد بلغت الأصول غير جارية 1925992544.75دج أي بنسبة 59% لنفس السنة، وهذا يدل على أن الأصول غير جارية انخفضت بمقدار 2166432.1 ويرجع سبب هذا الانخفاض في كون أن المؤسسة قد قامت بالتنازل عن بعض الأصول الثابتة، وبلغت قيمة التنازل 59411885 (مباني 15305080.7 دج، و أصول ثابتة أخري 44106750.4 دج) ونلاحظ أيضا المؤسسة قامت باقتناء ما مقداره 36395020.24 دج من الأصول الثابتة الأخرى.

بلغت الأصول المتداولة لسنة 2023: 10806313.64 أي بنسبة 36.20% من اجمالي الأصول العامة أما سنة 2022 فقد بلغت 1348448791.9 دج أي بنسبة 41.18%% لنفس السنة وهذا معناه انخفاض في قيمة الأصول الجارية بمقدار 26781747.8 دج ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى نقصان قيمة العملاء إذ أنها كانت تبلغ في 2022: 61304968.49 دج، أما في 2023 فقد أصبحت تقدر ب 28130065.53 دج أي انخفاض بقيمة 33174902.91 دج والانخفاض في تحصيل العملاء أي إلى تخفيض قيمة الأصول المتداولة.

نجد أيضا أن حساب المدينون الآخرون قد انخفض بمقدار 2020396.79 دج ونلاحظ كذلك انخفاض في حساب الخزينة، حيث كانت تبلغ في سنة 2022: 1087445094.92 ثم أصبحت في

سـنة 2024 تقدر ب 790009725.12 : دج ، أي انخفاض بقيمة 297439368.9دج وهذا الانخفاض ربما راجع الى توظيف الأموال في عمليات الاستغلال وخارج الاستغلال.

2.جانب الخصوم:

بلغ مجموع رؤوس الأموال الخاصة سنة 2023: 2599783332.23 دج أي بنسبة 87.09 % من مجموع الخصوم العامة، في حين أنها كانت تبلغ في سنة 2022 2177447359.66 دج أي بنسبة 66.5% لنفس السـنة وهو ما يعني ارتفاع في قيمة رؤوس الأموال الخاصـة بمقدار 422335973دج وهذا الارتفاع يرجع إلى الزيادة في رأس المال الآخر المحتفظ به الذي شـهد ارتفاعا قدره 65389311.8 دج وأيضا زيادة قيمة الربط بين الوحدات بقيمة 356946661دج.

نجد أن الخصوم الجارية لسنة 2023 قد بلغت 320447420.29دج أي بنسبة 10.74% من مجموع الخصوم العامة، في حين أنها كانت تبلغ سنة 2022 685980134.4دج أي بنسبة 20.95% لنفس السـنة وهذا يعني انخفاض في قيمة الخصـوم الجارية بمقدار 3655322714.2دج ويرجع سـبب هذا الانخفاض إلى انخفاض الضـــرائب بقيمـة 324802.77 دج وانخفاض الديون الأخرى بقيمـة 2813633.4.ج. الخصـــوم الغير الجارية بلغت قيمتها ســـنة 2023: 64728785.11 أي بنســـبة 2.16% من مجموع الخصـوم العامة أما في سـنة 2022 فقد كانت تبلغ 411013842.63أي بنسـبة 12.55% وهذا يعني وجود انخفاض في قيمة الخصـــوم الغير الجارية بمقدار 346285057.5ويرجع سبب الانخفاض إلى عدم لجوء المؤسسة إلى الافتراضات حيث أنها ظهرت معدومة في سنة 2023.

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

البيان	2023	2022
المبيعات	2961232701.33	2938072479.46
بيع البضائع	4087513.73	2922857.40
بيع المنتجات النيائية	2940333000.00	2929861027.62
مبيعات المنتجات داخل المجموعة	13368000.00	
تقديم الخدمات	2703422.80	4266177.01
مبيعات أخرى	740764.80	1022417.43
التغير في مخزون التشطيب والعمل الجاري	156645382.48	-18047988.30
منح التشغيل	2097818.18	
النقل بين الوحدات	7422583.91	737650.25
1. انتاج السنة	2983698485.90	2920762141.41
مشتريات مستهلكة	-2360716762.53	-2351214016.38
الخدمات الخارجية والاستهلاك الاخرى	-26686185.29	-23220330.23
2. استهلاك السنة	-23874002947.82	-2374434346.61
3. القيمة المضافة	596295538.08	546327794.80
نفقات الموظفين	-201679204.75	-225213568.76
الضرائب الأخرى و المدفوعات	-1291568.00	-4466848.00
4. اجمالي عملية التشغيل الزائدة	393324765.33	316647378.04
دخل تشغيلي أخرى	25335847.54	9830070.00
مصروفات تشغيل أخرى	-32414.21	-25334.48
استهلاك الدين	-70751968.33	-63769930.20
مخصصات الاستهلاك	7475459.88	-5019722.39
عكس خسائر ومخصصات انخفاض القيمة	14276856.10	7502867.27
5. النتيجة	354677623.55	265165328.24
المنتوجات المالية	10155934.48	26461619.35
الأعباء المالية		
1. النتيجة المالية	10155934.48	26461619.35
2. النتيجة قبل الضريبة	355693558.03	291626947.59

الضرائب المستحقة عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-221575115	-3538452.54
اجمالي الدخل من الأنشطة النظامية	3024327124.02	2964556698.03
اجمالي المصروفات الأنشطة النظامية	-2670849317.14	-2676468202.98
3. نتيجة الأنشطة العادية	353477806.88	288088495.05
بنود غير عادية (منتجات)		
بنود غير عادية (رسوم)		
النتيجة التاسعة غير العادية		
صافي نتيجة السنة	353477806.88	288088495.05

المصدر : مصلحة المحاسبة و المالية

التعليق:

من خلال ملاحظتنا لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لدورة 2022 و 2023 وجدنا بأن المؤسسة حققت نتيجة صافية تقدر ب 288088495.05 : دج سنة 2022.

في حين أنها حققت صافي نتيجة في الستة الموالية أي 2023 قدره 353477805.88دج، وهذا معناه ارتفاع في النتيجة بمقدار 65389310.8 دج، ويرجع سبب الزيادة في النتيجة إلى عدة أسباب من بينها :

- الزيادة في حجم المبيعات التي قامت بها المؤسسة حيث نلاحظ أن مبيعات 2022 قدرت ب : "293872479.46 بينما مبيعات سنة 2023 ارتفعت بقيمة 23160222 حتى استقرت عند مبلغ 2961732701.3.

- الانخفاض في تكاليف المستخدمين أدى إلى ارتفاع النتيجة مقارنة مع السنة التي سبقتها، حيث بلغت نفقات الموظفين سنة 2022 مبلغ 225213568.76بينما في سنة 2023 قدرت بمبلغ 201679204 أي انخفاض بقيمة قدرها 23534364 دج وهذا كان له تأثير على رفع النتيجة أيضا بالنظر إلى الضرائب الأخرى والمدفوعات تلاحظ أنها انخفضت سنة 2023 بمقدار 3175280 دج كل هذا الانخفاض الملحوظ في التكاليف يؤدي إلى رفع نتيجة المؤسسة.

لقد عرفت مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة انتعاشا في حجم الإنتاج سنة 2023 مقارنة مع سنة 2022 وقد ارتفع حجم الإنتاج بمقدار 62936344 وهو ما يدل على زيادة الطلب على السلع التي تنتجها هذه المؤسسة.

أولا: دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم أدوات التحليل المالي التي يستخدمها المحلل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ومحاولة إعطاء الحلول المقترحة في حال وجود اختلالات في التوازن المالي لها.ويقوم هذا التحليل على أساس تصنيف مختلف العمليات حسب الوظائف أي انجاز الميزانية الوظيفية.

- **حساب رأس المال العامل(FR)**

FR= الموارد الدائمة–الأصول الثابتة

2،608،447،213–1،904،328،904=704،328،904،213

2,608,447,213–1,904,328,223=**704,118,989**

التعليق:

رأس المال العامل إيجابي، مما يدل على أن الشركة تمتلك موارد طويلة الأجل تكفي لتغطية أصولها الثابتة. هذا مؤشر جيد يعكس الاستقرار المالي على المدى الطويل.

- **حساب إحتياج في رأس المال العامل(BFR)**

BFR = الأصول المتداولة – المطلوبات المتداولة

1,090,717,521 = 320,447,420 – 1,411,164,941

التعليق:

الحاجة في رأس المال العامل مرتفعة، مما يعني أن الشركة تحتاج إلى تمويل إضافي لتغطية التزامات نشاطها التشغيلي اليومي. ارتفاع BFR قد يشير إلى وجود مخزون زائد أو مشاكل في تحصيل المدينين.

- **حساب الخزينة الصافية(TN)**

TN=FR–BFR

704,118,989.24–1,090,717,521.7=**–386,598,532.46**

التعليق:

الخزينة الصافية سالبة، وهذا مؤشر تحذيري على نقص السيولة النقدية. قد تواجه الشركة صعوبة في تسديد الالتزامات قصيرة الأجل، مما يستدعي العمل على تحسين التدفقات النقدية.

- **حساب نسب السيولة**

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

1,411,164,941.99 −356,773,383.94 =**3.96**

التعليق:

هذه النسبة تشير إلى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة. بما أن النسبة أكبر من1 ، فالمؤسسة في وضع مالي مريح، وتستطيع الوفاء بالتزاماتها بسهولة

- **حساب نسبة المردودية المالية (ROE)**

نسبة السيولة العامة = صافي الربح / رؤوس الأموال الخاصة × 100

353,477,806.88−2,599,783,332.23 × 100 =13.60%

التعليق:

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المالكون على استثماراتهم. كلما ارتفعت النسبة، كلما كان أداء المؤسسة جيدًا من حيث العائد على رأس المال.

- **نسبة المردودية الاقتصادية**

نسبة المردودية الاقتصادية = صافي الربح / مجموع الأصول × 100

353,477,806.88 / 2,984,959,537.63 × 100 = 11.84 %

التعليق :

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد أرباح باستخدام مجموع أصولها. نسبة جيدة تعني إدارة فعالة للموارد.

- **نسبة دوران المخزون**

نسبة دوران المخزون := رقم الأعمال / قيمة المخزون

3،500،000،000.00 / 241،191،919.40 = 14.51 مرة

التعليق :

تعكس عدد مرات بيع وتجديد المخزون خلال السنة. كلما ارتفعت النسبة، دل ذلك على سرعة حركة المخزون وفعالية التسيير.

- **نسبة دوران العملاء**

العملاء نسبة دوران العملاء= رقم الأعمال / حسابات

3،500،000،000.00 / 95،173،121.31 = 36.78 مرة

التعليق:

تعكس مدى فعالية المؤسسة في تحصيل ديونها من العملاء. نسبة مرتفعة تعني أن العملاء يسددون بسرعة

- **نسبة الاستقلالية المالية**

إجمالي الأصول × 100 / نسبة الاستقلالية المالية= رؤوس الأموال الخاصة

2،599،783،332.23 / 2،984،959،537.63 × 100 = 87.10 %

التعليق:

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على تمويلها الذاتي. نسبة مرتفعة تدل على قوة مالية واستقلالية عن الديون.

خلاصة الفصل الثاني

قمنا في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على ما هو موجود فعلا على أرض الواقع من خلال إجراء دراسة ميدانية للمركب الصناعي التجاري المسيلة لتوضيح دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول تعريف الميدان التريص، وفي المبحث الثاني قمنا بالتعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي داخل مؤسسة مطاحن الحضنة، أما في المبحث الثالث فقد قمنا بعرض مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة أساسا في القوائم المالية، وقد تطرقنا إلى قائمتين ماليتان تمثلتا في الميزانية وجدول حساب النتائج ومن ثم التعليق عليها.

الخاتمة

الخاتمة

على ضوء ما جاء في الدراسة يمكن القول بأن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر من الأمور الفعالة داخل أي مؤسسة اقتصادية نظرا للدور الفعال الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي، من خلال ما يقدمه من معلومات محاسبية ومالية والتي تعتبر موردا هاما لمصلحة المحاسبة، بحيث إن الاستخدام الجيد لنظم المعلومات المحاسبي يضمن لمتخذي القرار الاستمرارية.

تلعب القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي دورا فعال في تزويد إدارة المؤسسة معلومات ذات جودة ودقيقة في نفس الوقت، وبالتالي فإن نظم المعلومات المحاسبي هي مصدر من مصادر المعلومات وأداة من أدوات تقييم الاداء المالي في المؤسسة .

وتعتبر عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة من التقنيات التي تسمح لها بمتابعة نشاط المؤسسة و ذلك باستخدام أدوات و مؤشرات مالية لتحليل البيانات و تفسير نتائج لخدمة الأطراف المهتمة بها، و من خلال هذا تستطيع المؤسسة الاقتصادية تفادي الأخطاء و الانحرافات و مساعدتها على العمل و الاجتهاد للتقدم و الاستمرار وتحسين أدائها المالي من خلال جودة المعلومات المالية المقدمة من نظم المعلومات المحاسبي في المؤسسة بعدما تم عرضه في الدراسة النظرية و التطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج بالرجوع إلى الفرضيات السابقة من خلال تأكيدها أو نفيها و نذكرها في النقاط التالية:

بعد الدراسة النظرية والتحليل الميداني الذي تم إجراؤه في إطار هذا البحث حول *دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة*، تبين بوضوح أن نظام المعلومات المحاسبي يشكل عنصراً محورياً في تحسين الأداء المالي واتخاذ القرارات داخل المؤسسات.

فقد أكدت نتائج الدراسة:

1. **صحة الفرضية الأولى،** حيث تبين **أن** نظام المعلومات المحاسبي يساهم بشكل فعّال في إنتاج قوائم مالية دقيقة ومنظمة، تسمح للإدارة بالحصول على رؤية واضحة للوضعية المالية، مما يدعم اتخاذ قرارات مالية رشيدة مبنية على بيانات واقعية.

2. كما تم **تأكيد صحة الفرضية الثانية،** إذ أظهرت الدراسة أن فعالية تقييم الأداء المالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة وموثوقية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي، وكلما زادت دقة وشفافية هذه البيانات، زادت قدرة الإدارة على تحليل النتائج واتخاذ قرارات تصحيحية واستراتيجية ملائمة.

وبناءً على ذلك، نستنتج أن الاستثمار في تطوير نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة لا يعد خياراً تقنياً فقط، **بل** هو خيار استراتيجي يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسة على

المدى الطويل.

نتائج الدراسة:

تم التوصل لمجموعة من النتائج والتي تتمثل في:

– أن نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات التنظيم إداري يهتم بجمع ومعالجة وتوصيل المعلومات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

– يمر نظام المعلومات المحاســـبي في ســـيره بثلاث مراحل تتمثل في المدخلات والمعالجة والمخرجات إضافة إلى التغذية العكسية.

– تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاســـبي في القوائم المالية والتقارير الإدارية الأولى منها موجهة للأطراف الخارجية ، والثانية منها موجهة للإدارة .

– حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية وجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص النوعية.

– تستخدم مؤسسة مطاحن الحضنة نظام معلومات محاسبي كغيرها من المؤسسات الاقتصادية

– هناك عدة أنظمة معلومات فرعية داخل المؤســســة وتتمثل في نظام معلومات التموين، نظام معلومات التخزين، نظام معلومات الإنتاج، نظام معلومات البيع نظام معلومات الموارد البشرية.

– مصلحة المحاسبة والمالية تستخدم نظام المعلومات المحاسبي لإعداد المخرجات الأساسية (القوائم المالية).

التوصيات:

من خلال دراستنا يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

– العمل على تطوير نظام معلومات المؤسسة.

– تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمختلف المعلومات في الوقت المناسب.

–عدم الاستغناء عن أنظمة المعلومات الفرعية المستخدمة في المؤسسة نظرا لما تقدمه من معلومات مهمة.

– الاهتمام أكثر بتعمير ام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية.

آفاق الدراسة :

بعد تطرقنا لهذه الدراسة لا يمكننا أن نجزم بأننا أحطنا بالموضوع من كل جوانبه، بل يجب أن يتم إجراء دراسات كثيرة لما يحمله هذا الموضوع من أهمية بالغة ولذلك فإننا نقترح المواضيع التالية :

– دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

– أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

قائمة

المراجع

أولا: الكتب

1- ابراهيم الجزراوي، و عامر الجنابي. (2009). *اساسيات نظم المعلومات المحاسبية*. عمان- الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

2- ستيفن موسكوف، و مارك سيمكن. *نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

3- سليمان مصطفى الدلاهمة. (2007). *نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

4- مهدي مأمون الحسين. (2013). *نظم المعلومات المحاسبية والادارية*. عمان -الاردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

5- صلاح الدين عبد المنعم مبارك. (2001). *اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والادارية*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

ثانيا: المجلات العملية

1- بومصباح صافية. (2021). تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقاتل (موبيليس)(ATM). مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 08.

2- خيضر خنفري. (2017). دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. مجلة دراسات اقتصادية .

3- أحمد شعشوع، أبو بكر بوسالم، و عبد الخالق أودينة. (2021). دور الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة دراسة تحليلة مقارنة بين القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية التقليدية. مجلة التكامل الاقتصادي ، 09.

4- الشيخ الداوي. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث (العدد 07).

5- حياة رويمل، و الشريف حاب الله. (2024). استخدام المؤشرات الحديثة(السوقية) لقياس قدرة الشركات الجزائرية على خلق القيمة للفترة 2016-2022. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 08.

6- زبيدة ســـمرود، و جمال الدين ســـحنون. (2020). دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدة ANESRIF للفترة2017-2018). مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، 06.

7- ســـعيد رحيم، و زينب خلدون. (2018). دراســـة تحليلة لمدى صـــلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، 03.

8- صافية بومصباح. (2021). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 08 (العدد 02).

9- أحلام بلقاســـم كحلولي، و خير الدين معطى الله. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة. مجلة الباحث الاقتصادي ، 06.

10- هاجر بوفنارة، و إســـماعيل ســـبتي. (2022). دور التدقيق الداخلي في تحســـين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة-. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، 07.

11- احمد حابي، و البشير زبيدي. (بلا تاريخ). دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي. مجلة المناجير (العدد 02).

12- أمال ســحنون. (2025). نظام الحوافز ودوره في تحســين الأداء المالي- دراســة حالة مؤســســة صــيانة التجهيزات الصــناعية MEI/Spa فرع ســونلغاز بالمســيلة. مجلة اقتصــاديات الاعمال والتجارة ، 10.

13- أمال هبو، و بوشـــامة شـــوام. (2021). واقع التأمينات في الجزائر"مقارنة المردودية المالية للشركات العمومية والشركات الخاصة". مجلة الاقتصاد والتسيير ، 15.

14- عبد الرؤوف عز الدين. (2022). أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير المعلومات للتنبؤ بالتعثر المالي مع تطبيق لنموذج كونان وهولدر في مؤسسة بريماتاك المسيلة 2018-2020. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، 07.

15- عبد الرؤوف عز الدين، و صـــابر بوعوينة. (2021). أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب. مجلة الدراسات المالية والمحاسبة ، 12.

16- عبد الفتاح العريبي، و ميلاد عصـام. (2020). النسـب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشـل المالي: دراسـة تطبيقية على الشـركة الليبية النرويجية للأسـمدة خلال الفترة من 2013 إلى 2017. مجلة التنمية الاقتصادية ، 05.

17- عبد القادر قادري. (2022). أثر كوفيد-19 على تصـنيف عناصـر القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. مجلة ابحاث ودراسات التنمية ، 09.

18- عثمان مداحي. (2012). القوائم المالية: محدداتها ومميزاتها. مجلة أبعاد اقتصادية ، 02.

19- حمد البشـير بن عمر، أحمد نصـير، و غانية نذير. (2017). تحليل مؤشـرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة 2010-2013. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة ، 01.

20- محمد اياد طاهر، صـالح العسـكري برشـنك، و حمه العطار خانم نوري كاكه. (2019). قياس وتحليل النجاح المالي وفق المؤشـرات المالية الحديثة دراسـة تطبيقية في سـوق ابو ظبي المالي. مجلة دراسات اقتصادية .

21- علي بن موفقي، عبد الجبار دويبي، و حدة قاسم. (2023). دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد09 (العدد 01).

22- فتحي مولود، و عبد القادر قطاف. (2018). دراسـة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مجمع صيدال (2013-2015). مجلة إضافات اقتصادية ، 02.

23- لينة كرميش، و حسـيبة سـميرة. (2024). واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسـلامية في البنوك العمومية الجزائرية. مجلة المنهل الإقتصادي ، 06 (02).

24- موسـى بن البار، و أمين بوسـاق. (2018). نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسـسـات الاقتصادية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 04 (العدد 01).

25- هدى بورفيس. (2024). دراسة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المالية والنسب المالية -مؤسسة SPA SMOIK سكيكدة نموذجا (2018-2021). مجلة دفاتر اقتصادية ، 15.

26- مالية سـليلة، و مبروك قويسـي. (2023). اثر اسـتخدام نظام المعلومات المحاسـبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية "القوائم المالية". مجلة التنمية الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 01).

27- مريم منان، و هشـــام دغموم. (2024). تقيي الأداء المالي لشـــركة بيوفارم بالاعتماد على قائمة تدفقات الخزينة. مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 15 (العدد 02).

ثالثا: الرسائل الجامعية (أطروحودكتوراه، رسالة ماجستير، مذكرة تخرج)

1- مصطفى العثماني. (2014-2015). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية(أطروحة دكتوراه). *قسم علوم التسيير* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائرجامعة الجزائر 03.

2- منير عوادي. (2020/2019). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص الاسواق المالية والبورصات بعنوان: استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. جامعة الجزائر-03-.

3- سماح نوي. (2018-2019). دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). *قسم العلوم التجارية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

4- حمد عادل مخلوفي. (2014-2015). انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية (شهادة ماجستير). *قسم علوم التسيير* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة محمد بوقرة.

5- حياة بزقراري. (2011/2010). مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة بعنوان: دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-. جامعة محمد خيضر بسكرة.

6- حنان تيفورغي، و فطيمة قصوري. (2021/2020). مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق بعنوان دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة Enicab. جامعة محمد خيضر -بسكرة -الجزائر.

7- وليد حواش، و فريد فراحتية. (2020/2019). نظام المعلومات المحاسبي واثره على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية. *قسم العلوم المالية والمحاسبة* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

8- نصير محمد كمال، و علي بكوش. (2019-2020). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماستر). *قسم العلوم التجارية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

9- حورية ناصح. (2016-2017). أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم جودة القوائم المالية (مذكرة ماستر). *قسم العلوم المالية والمحاسبة* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

10- بن مالك محمد حسان. (2012-2013). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية . *قسم العلوم الاقتصادية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

رابعا: المطبوعات

1- محمد حولي. (2020/2019). مطبوعة دروس في مقياس التحليل المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص إدارة ومالية. جامعة باجي مختار عنابة -الجزائر.

2- مصطفى قمان. (2024/2023). المحاضرة رقم 02 الموجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص مالية المؤسسة. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر.

3- حسان بخيت. (2023/2022). مطبوعة دروس في مقياس التحليل المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي وطلبة علوم امالية ومحاسبة تخصص محاسبة ومالية. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.

4- أمحمد متناوي. (2023/2022). مطبوعة دروس في مقياس الموازنات التقديرية موجه لطلبة السنة الثالثة تخصص مالية المؤسسة. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.

5- نبيل خوري. (2021/2020). مطبوعة دروس في مقياس مالية المؤسسة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس. جامعة الجزائر 03 إبراهيم سلطان شيبوط-الجزائر.

6- عائشة كداتسة. (2022/2021). مطبوعة دروس في مقياس التحليل المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص محاسبة ومالية. جامعة البليدة 02 لونيسي علي –الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية و المحاسبية لجانب الأصول لمركب الصناعي لمطاحن الحضنة 2023\2022

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2023			2022
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 708 165 113,27**	1 803 836 889,28	**1 904 328 223,99**	**1 925 992 544,75**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		**1 411 164 941,99**	330 533 628,35	**1 080 631 313,64**	**1 348 448 791,94**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 119 330 055,26**	2 134 370 517,63	**2 984 959 537,63**	**3 274 441 336,69**

الملحق 02: الميزانية و المحاسبية لجانب الخصوم لمركب الصناعي لمطاحن الحضنة 2022\2023

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		353 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		**2 599 783 332,23**	**2 177 447 359,66**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			49 144 821,92
Prov.p/pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		**64 728 785,11**	**411 013 842,63**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		**320 447 420,29**	**685 980 134,40**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 984 959 537,63**	**3 274 441 336,69**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق 03: جدول حساب النتائج 2022\2023

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2023	2022
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Groupe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 983 698 485,90**	**2 920 762 141,41**
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 387 402 947,82**	**-2 374 434 346,61**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**596 295 538,08**	**546 327 794,80**
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**393 324 765,33**	**316 647 378,04**
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**354 677 623,55**	**265 165 328,24**
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**1 015 934,48**	**26 461 619,35**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**355 693 558,03**	**291 626 947,59**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 024 327 124,02**	**2 964 556 698,03**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 670 849 317,14**	**-2 676 468 202,98**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**353 477 806,88**	**288 088 495,05**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**353 477 806,88**	**288 088 495,05**